



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع - تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول / ديسمبر
2019





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية



الربع الرابع - تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول / ديسمبر

2019





تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الرابع من عام 2019.

يتناول الجزء الأول من التقرير الواقع والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما الجزء الثاني، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لسوق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويتطرق الجزء الثالث للتطورات في عدد من المؤشرات في أسواق الغاز الطبيعي التي من أهمها الأسعار الفورية للغاز الطبيعي، وأسعار الغاز الطبيعي المسيل في آسيا، والكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل ومصادرها. فيما خصص الجزء الرابع لمتابعة آخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. وخصص الجزء الخامس لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجغرافية السياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما الجزء السادس فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويستعرض الجزء السابع والأخير من التقرير الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
10	المؤشرات الرئيسية
16	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
20	1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية
32	2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة
38	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
38	1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
38	1.1 أسعار النفوط الخام المختلفة
44	2.1 أسعار بعض المنتجات النفطية
49	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2019
49	1.2 العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
49	1.1.2 الإمدادات النفطية العالمية
59	2.1.2 الطلب العالمي على النفط
67	3.1.2 مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
73	2.2 العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
75	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
75	1.3 واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية
83	2.3 واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
84	3.3 واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
85	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
91	ثالثاً : التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية
91	1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي
92	2. انتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
93	3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا
97	رابعاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة
104	خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
109	سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ
111	سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
19	الشكل 1: التوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2020 – 2019
20	الشكل 2: التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2020 – 2019
33	الشكل 3: التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة، 2020 – 2019
41	الشكل 4: المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، 2019 – 2014
43	الشكل 5: المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، 2019 – 2018
44	الشكل 6: المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء، 2019 – 2018
47	الشكل 7: المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، 2019 – 2018
48	الشكل 8: نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر ديسمبر 2019
50	الشكل 9: التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2019 – 2018
52	الشكل 10: التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية 2019 – 2018
55	الشكل 11: التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2019 – 2018
57	الشكل 12: المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2019 – 2018
58	الشكل 13: تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، 2019 – 2014
60	الشكل 14: التطورات الربع السنوية لطلب العالمي على النفط، 2019 – 2018

رقم الصفحة	قائمة الأشكال	
62	التطورات الربع السنوية لطلب على النفط في الدول الصناعية، 2019 – 2018	الشكل 15:
67	التطورات الربع السنوية لطلب على النفط في الدول النامية، 2019 – 2018	الشكل 16:
70	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط السنوات الخمس السابقة	الشكل 17:
73	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2019 – 2018	الشكل 18:
78	مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2019 – 2018	الشكل 19:
78	مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2019 – 2018	الشكل 20:
81	وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2019-2018	الشكل 21:
81	وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2019 – 2018	الشكل 22:
88	التطورات في كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، 2019 – 2018	الشكل 23:
91	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، 2019 – 2018	الشكل 24:
93	متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، 2019 – 2018	الشكل 25:
112	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2019 – 2016	الشكل 26:
114	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2019 – 2016	الشكل 27:



رقم الصفحة	قائمة الجداول
18	الجدول 1: تطور التوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، 2019 – 2020
40	الجدول 2: متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2018 – 2019
46	الجدول 3: المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، 2018 – 2019
50	الجدول 4: تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
56	الجدول 5: متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019
59	الجدول 6: تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2018 – 2019
62	الجدول 7: تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية
66	الجدول 8: تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الاقتصادات النامية والمتحولة)
72	الجدول 9: تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
77	الجدول 10: مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018 – 2019
80	الجدول 11: وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018 – 2019
82	الجدول 12: تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند
82	الجدول 13: تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند
87	الجدول 14: تطور كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، 2018 – 2019
89	الجدول 15: تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، 2018 – 2019
90	الجدول 16: تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية



رقم الصفحة	قائمة الجداول	
92	تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	الجدول 17:
96	تطور كميات ومتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستورد في أسواق شمال شرق آسيا	الجدول 18:
101	قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2018	الجدول 19:
102	إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017	الجدول 20:
103	الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك	الجدول 21:
105	تخفيضات الإنتاج الإضافية وفقاً للاتفاق بين دول (أوبك +) في شهر ديسمبر 2019	الجدول 22:
111	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018 – 2019	الجدول 23:
113	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018 – 2019	الجدول 24:



المؤشرات الرئيسية

1. الأداء الاقتصادي

تباطأت وتيرة التراجع في أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الرابع من عام 2019 على خلفية استمرار السياسات النقدية التيسيرية التي تتبعها البنوك المركزية الرئيسية، تزامناً مع تواصل إجراءات التنشيط المالي والنقدي في الولايات المتحدة والصين وكوريا الجنوبية، وتلاشي العوامل المؤقتة التي أدت إلى تراجع زخم نشاط الصناعات التحويلية العالمية إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية خلال الربع السابق. يأتي ذلك إلى جانب تراجع حدة التوترات حول التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين، مع توصل الطرفين إلى إتفاق تجاري أولي في شهر ديسمبر 2019. كما تراجعت المخاوف بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي دون إتفاق. في الوقت ذاته، لا تزال تشير غالبية التوقعات إلى استمرار تأثير أداء الاقتصاد العالمي بالعديد من التحديات كالقضايا المالية في بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، والتوترات الجيوسياسية خاصة بين الولايات المتحدة وإيران، مما قد يعطل إمدادات النفط العالمية، ومن ثم قد يؤثر على أسعار الطاقة. إلى جانب توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، والتحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة والنامية، والقيود المفروضة على الحيز المالي في العديد من الاقتصادات الرئيسية، تزامناً مع وصول مستويات الديون العالمية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق.

2. أسواق النفط الخام

1.1. الأسعار

ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من عام 2019 ليصل إلى 63.1 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام برنت ليصل إلى 63.2 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس ليصل إلى 57 دولار/برميل. وانعكس هذا التطور على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً بالمقارنة مع الربع السابق وبدرجات متفاوتة، كما انعكس على متوسط أسعار المنتجات

النفطية المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى تبايناً في اتجاهاتها بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

2.2. الإمدادات النفطية

☞ ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال الربع الرابع من عام 2019، بنحو 1.7 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 100 مليون برميل/ يوم.

وعلى مستوى المجموعات، ارتفعت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 0.3 مليون برميل/يوم فقط، أي بنسبة 0.9% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 34.4 مليون برميل/يوم. كما ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 1.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 65.6 مليون برميل/يوم.

☞ استمر تباطؤ معدل نمو إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الرابع من عام 2019 ليلعب 9.089 مليون برميل/يوم، أي بزيادة بلغت نسبتها 4% مقارنة بالربع السابق. كما إنخفض متوسط عدد الحفارات العاملة في مناطق إنتاج النفط الصخري للربع الرابع على التوالي بنحو 81 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق ليصل إلى 735 حفارة، وفي هذا السياق يذكر أن عدد الحفارات العاملة قد بلغ أعلى معدل له وهو 1293 حفارة خلال الربع الرابع من عام 2014. وتراجع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة بنحو 488 بئر مقارنة بالربع السابق، وهو التراجع الفصلي الرابع لها على التوالي منذ الربع الأخير من عام 2018، ليلعب عددها 3253 بئر.

3.2. الطلب على النفط

☞ ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2019 ليصل إلى نحو 101.1 مليون برميل/ يوم، أي بزيادة بلغت نسبتها 0.5% مقارنة بالربع السابق.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، ارتفع طلب الدول الصناعية خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 100 ألف برميل/ يوم فقط، أي بنسبة 0.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى



نحو 48.6 مليون برميل/يوم. كما ارتفع طلب الدول النامية والدول المتحولة بحوالي 400 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 52.5 مليون برميل/يوم.

4.2. المخزونات النفطية

☞ **إنخفض إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بنحو 28 مليون برميل، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق ليبليغ 8.871 مليار برميل.** كما إنخفض المخزون الاستراتيجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.824 مليار برميل.

5.2. حركة التجارة النفطية

☞ **أصبحت للولايات المتحدة الأمريكية مصدر صافي للنفط خلال الربع الرابع من عام 2019 حيث حققت صافي صادرات نفطية بلغت نحو 79 ألف ب/ي، وارتفع صافي الواردات النفطية للصين بنسبة 8.3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 10.7 مليون ب/ي، كما ارتفع صافي الواردات النفطية للهند بنسبة 2.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.1 مليون ب/ي، وارتفع صافي الواردات النفطية لليابان خلال الربع الرابع من عام 2019 بنسبة 3.6% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.3 مليون ب/ي.**

6.2. أداء مصافي التكرير

☞ **إنخفضت كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية خلال الربع الرابع من عام 2019، بنحو 1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.9 مليون برميل/يوم، كما إنخفض متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية بنحو 2.1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 81.8%. وإنخفضت كميات إنتاج المصافي العالمية من المنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 0.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.3 مليون برميل/يوم.**

3. أسواق الغاز الطبيعي

1.1.3. الأسعار

ارتفع متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 0.02 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.40 دولار لكل مليون و ح ب.

إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان خلال الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 0.3 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.4 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/برميل، كما إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته تايوان بمقدار 0.7 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.3 دولار/ مليون و ح ب. وإنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية بمقدار 0.6 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.9 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب، بينما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين بمقدار 0.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.7 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.

2.3. الإنتاج

ارتفع متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 6.3 مليار متر مكعب، أي بنسبة 2.9% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 222.5 مليار متر مكعب.

3.3. الصادرات

بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى أسواق شمال شرق آسيا حوالي 11.6 مليون طن لتساهم بما نسبته 22.1% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 18.4% خلال الربع المماثل من العام الماضي.



4. أسواق الطاقات المتجددة

تحسنت قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الرابع من عام 2019، وذلك تزامناً مع تراجع أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، التي شهدت إنخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الأخيرة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث إنخفض متوسط تكلفة إنتاجهما إلى أقل من دولار لكل ميغاواط. في هذا السياق، أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها إلى توقع نمو قطاع الطاقة المتجددة في عام 2019 بأكثر من 10%، وذلك عقب التباطؤ الذي شهده في عام 2018 بعد نحو عشرين عاماً من النمو السنوي القوي. كما أشار التقرير إلى توقع زيادة قدرة الطاقة المتجددة العالمية بنحو 50% خلال خمسة أعوام، في حين ستشكل منشآت طاقة الرياح البرية حوالي 25%. مع توقع ارتفاع حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى نحو 30% بحلول عام 2024 مقارنة بنحو 26% في الوقت الراهن. وأشار التقرير إلى أن هناك حاجة لإجراء اصلاحات في السياسة والرسوم لضمان استدامة نمو الألواح الشمسية وتجنب حدوث اضطرابات في أسواق الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة، كما أشار إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد يشكل خطراً على مصادر الطاقة المتجددة.

5. الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء

ارتفعت كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدره خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 468 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 18.3 مليون ب/ي. كما ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدره خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 4.6 مليار دولار مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 106.9 مليار دولار.

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث تحسنت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل نسبي، عقب التراجع الذي شهدته منذ بداية عام 2019. ويعزى ذلك في الأساس إلى تباطؤ التراجع في أداء الاقتصاد العالمي وما صاحبه من تحسن طفيف في مستويات الطلب على النفط، تزامناً مع قوة أداء الأسواق المالية، وتراجع المخاوف بشأن التجارة العالمية بعد توصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق أولي بشأن التجارة والتكنولوجيا في الثالث عشر



من شهر ديسمبر 2019، إلى جانب اتجاه هذه الدول نحو استمرار خفض الإنتاج النفطي على خلفية إتفاق دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك+) في شهر ديسمبر 2019 على إجراء خفض إضافي للإنتاج بداية من شهر يناير 2020 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2020، وهو ما انعكس على صادرات تلك الدول من النفط الخام بشكل عام. يأتي ذلك ليدعم الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018، لتتراجع المخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى البعيد.



أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهدت وتيرة التراجع في أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الرابع من عام 2019 تباطؤ على خلفية استمرار السياسات النقدية التيسيرية¹ التي يتبعها كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا، تزامناً مع تواصل إجراءات التنشيط المالي والنقدي التي تتبعها بعض الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وكوريا الجنوبية، وتلاشي العوامل المؤقتة التي أدت إلى تراجع زخم نشاط الصناعات التحويلية العالمية إلى مستويات لم تشهدها منذ الأزمة المالية العالمية خلال الربع السابق. يأتي ذلك إلى جانب تراجع حدة التوترات حول التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مع توصل الطرفين إلى إتفاق تجاري جزئي في الخامس عشر من شهر ديسمبر 2019، وتتضمن المرحلة الأولى من هذا الاتفاق، إلغاء بعض الرسوم الجمركية المتبادلة بينهما في الأونة الأخيرة. كما تراجعت المخاوف بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي دون إتفاق، وتحسنت شهية المخاطر لدى المستثمرين، وإنعكس ذلك بشكل إيجابي على قطاع الاستهلاك ليحد من الضعف النسبي الذي شهده قطاع الخدمات، وارتفعت عائدات السندات السيادية الأساسية عن مستوياتها المنخفضة المسجلة خلال الربع السابق.

ومن جانب آخر، اتفقت دول أوبك والدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك+) في السادس من شهر ديسمبر 2019 على إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق عليها. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى خفض إنتاجها بنحو 1.7 مليون برميل/يوم اعتباراً من أول شهر يناير 2020. بالإضافة إلى ذلك ستواصل العديد من الدول المشاركة في الإتفاق مساهماتها الطوعية الإضافية، مما قد يؤدي إلى خفض الإنتاج بأكثر من 2.1 مليون برميل/يوم، الأمر الذي سيكون له إنعكاس إيجابي على أسواق النفط العالمية وعلى الاقتصاد العالمي ككل، باعتبار أن النفط الخام هو أحد أهم عوامل حركة الاقتصاد العالمي.

في الوقت ذاته، لا تزال تشير غالبية التوقعات إلى استمرار تأثير أداء الاقتصاد العالمي بالعديد من التحديات كالقضايا المالية في بعض الدول الأعضاء في الأتحاد الأوروبي، والتوترات

¹ سياسة التيسير النقدي هي إحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. وهي تقضي بضخ الأموال وزيادة السيولة في الأسواق خلال فترات الركود، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد.

الجيوسياسية خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مما قد يعطل إمدادات النفط العالمية، ومن ثم قد يؤثر على أسعار الطاقة. إلى جانب توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، والتحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة والنامية، والقيود المفروضة على الحيز المالي في العديد من الاقتصادات الرئيسية، تزامناً مع وصول مستويات الديون العالمية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 188 تريليون دولار، أي ما يعادل 230% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وفي هذا السياق، أكد صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته على أن أحد المخاطر الرئيسية التي تشوب التوقعات يظل يتمثل في تصاعد التوترات التجارية التي فاقمت التباطؤ الدوري والهيكلية الجاري في كثير من الاقتصادات على مدار عام 2019. وامتدت هذه التوترات إلى التكنولوجيا، فأصبحت تهدد سلال العرض العالمية بشكل كبير، وأن احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة للتوترات التجارية والتكنولوجية لا زالت بعيدة المنال، رغم الأخبار الإيجابية المتفرقة عن وجود مفاوضات تجارية. وإذا ما حدث مزيد من التدهور في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، أو في الروابط التجارية التي تشترك فيها دول أخرى، فمن الممكن أن يتسارع الإنخفاض في الصناعة التحويلية والتجارة العالمية مجدداً، مما يؤدي بالنمو الاقتصادي العالمي إلى نتائج أقل من التوقعات الحالية. وبالتالي فإنه لا بد من الإسراع بإزالة أجواء عدم اليقين حول الاتفاقيات التجارية من خلال تسوية التوترات دون رفع التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية.

بينما توقع صندوق النقد الدولي تحسن نمو الاقتصاد العالمي في عام 2020 بشكل متواضع، حيث من المتوقع أن يستمر تأثير الاقتصاد العالمي بالتيسير النقدي الكبير الذي أجرته الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة في 2019 التي لولاها لكان تقدير النمو العالمي لعام 2019 ومعدله المتوقع لعام 2020 قد بلغا مستوى أقل بنسبة 0.5% عن تقديرهما الحالي في كلا العامين. كما توقع صندوق النقد الدولي أن يصاحب التعافي العالمي انتعاش في نمو التجارة، مما يعكس تعافي الطلب المحلي والاستثمارات وتدفقات رأس المال، وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على سوق النفط العالمي. غير أن هذا التعافي يعتمد بدرجة كبيرة على تجنب مزيد من التصعيد في التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتجنب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون إتفاق، واستمرار احتواء التوترات الجيوسياسية.



وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2019 بمعدل 3%، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2019 والبالغة 3.2%. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.4% في عام 2020، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 3.5%، كما يوضح الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، (2020-2019)
(%)

التغير في التوقعات الأولية (%)		التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2019		التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019		
2020	2019	2020	2019	2020	2019	
(0.1)	(0.1)	3.4	3.0	3.3	2.9	العالم
(0.1)	-	1.7	1.7	1.6	1.7	الدول الصناعية
(0.1)	(0.1)	2.1	2.4	2.0	2.3	الولايات المتحدة
0.2	0.1	0.5	0.9	0.7	1.0	اليابان
(0.1)	-	1.4	1.2	1.3	1.2	منطقة اليورو
0.2	-	5.8	6.1	6.0	6.1	الصين
(1.2)	(1.3)	7.0	6.1	5.8	4.8	الهند
0.2	0.3	2.0	0.9	2.2	1.2	البرازيل
-	-	1.9	1.1	1.9	1.1	روسيا

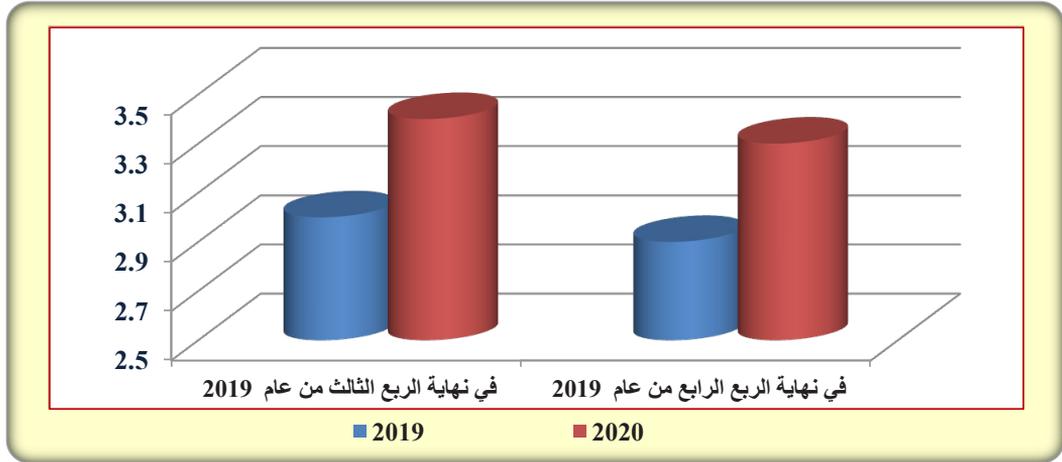
ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2019 و يناير 2020.

الشكل (1)
التوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2019 - 2020 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2019 و يناير 2020.

ويعود التغيير في توقعات عام 2019 مقارنة بالربع السابق إلى تراجع أداء معظم اقتصادات الدول الصناعية واقتصادات الدول النامية والدول الناشئة خلال عام 2019 بشكل عام، وذلك رغم التباطؤ الملحوظ في وتيرة هذا التراجع خلال الربع الرابع من العام.

يأتي ذلك تزامناً مع استمرار الالتزام بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة التي توصلت إليها دول منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك+) في شهر ديسمبر 2018، بشأن خفض الإنتاج بدء من شهر يناير 2019 والتي تم تمديدها حتى شهر مارس 2020، قبل أن يتم الإتفاق بين دول (أوبك+) في نهاية شهر ديسمبر 2019 على إجراء خفض إضافي للإنتاج بدءاً من شهر يناير 2020، بهدف المحافظة على التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط. هذا ومن المتوقع أن ينعكس هذا الإتفاق بشكل إيجابي إلى حد ما على أداء اقتصادات الدول المنتجة للنفط، جنباً إلى جنب مع ارتفاع نسبي متوقع في حجم الاستثمارات على المدى القريب.

وفي هذا السياق، يجدر الذكر بأن الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي.

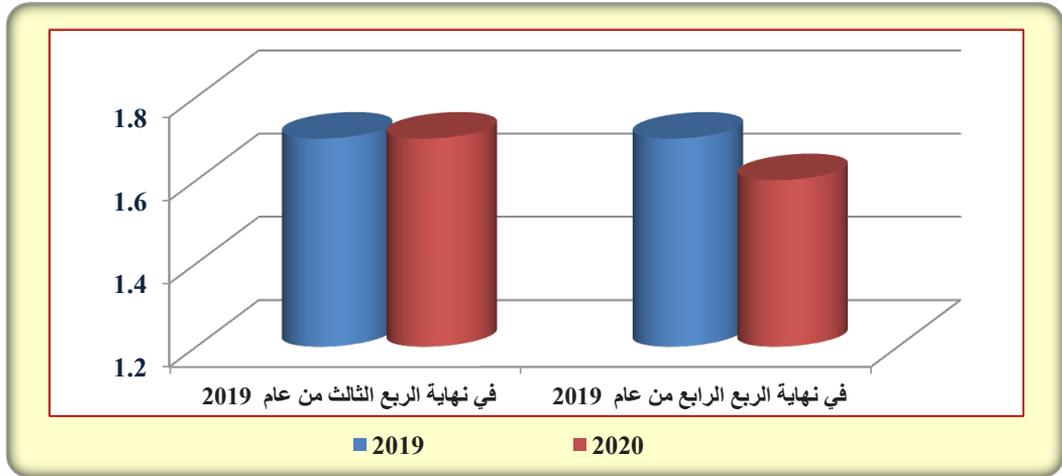


1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية

تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية في عام 2019 بمعدل 1.7%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2019. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نموه بمعدل 1.6% في عام 2020، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 1.7%، كما يوضح الشكل (2) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.

الشكل (2)

التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2019-2020 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو و أكتوبر 2019.

1.1 اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) في اجتماعه الذي عُقد في شهر أكتوبر 2019، خفض سعر الفائدة الرئيسي للإقراض² بمقدار 25 نقطة أساس (ربع نقطة مئوية)، وتُعد هذه المرة الثالثة على التوالي التي يخفض فيها البنك المركزي الأمريكي سعر الفائدة بعد أن خفضه في شهر يوليو 2019 للمرة الأولى منذ شهر ديسمبر 2008 ليتراوح ما بين 1.50% إلى

² يعتمد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في قرار أسعار الفائدة، على ثلاثة عناصر رئيسية، تتمثل في قوة سوق العمل، ومؤشر أسعار المستهلك (التضخم)، والنمو الاقتصادي المحلي والعالمي.

1.75%، وقد جاء هذا القرار كخطوة تستهدف حماية الاقتصاد الأمريكي من مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي وتداعيات توترات التجارة العالمية، تزامناً مع ضعف الاستثمارات والصادرات، وبقاء معدل التضخم دون النسبة المستهدفة، وحاجة الولايات المتحدة لتنافسية عملتها.

وفي شهر ديسمبر 2019 إتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قراراً بالإبقاء على أسعار الفائدة على الأموال الاتحادية دون تغيير عند نطاق 1.50% إلى 1.75%، وأشار إلى أن تكاليف الاقتراض ستظل على الأرجح دون تغيير إلى أجل غير مسمى. جاء هذا القرار في ظل توقعات باستمرار نمو اقتصادي متوسط وبطالة متدنية حتى موعد الانتخابات الرئاسية المقررة في عام 2020، حيث يبدو الوضع الحالي للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية ملائم لدعم نمو مستدام للنشاط الاقتصادي وأوضاع سوق عمل قوية ومعدل تضخم يقترب من المستهدف البالغ 2%.

يأتي ذلك ليؤكد على استمرار السياسة النقدية التيسيرية التي يتبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ بداية عام 2019، ويوقف بذلك حملة تشديد السياسة النقدية التي استمرت على مدى ثلاثة أعوام. كما أشار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى إنه لا يتوقع خفض أسعار الفائدة حتى عام 2021 على الأقل.

بشكل عام، جاء قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي متسقاً مع تباطؤ وتيرة التراجع في نمو أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بالربع السابق، عقب الزخم النسبي الذي شهده خلال النصف الأول من نفس العام. حيث تباطؤ نمو الوظائف الأمريكية بأقل من المتوقع، وارتفع عدد الوظائف الأمريكية في القطاعات غير الزراعية بنحو 156 ألف وظيفة خلال شهر أكتوبر 2019، فيما تراجع الوظائف بقطاع التصنيع بمقدار 36 ألف وظيفة، وهو أكبر انخفاض منذ شهر أكتوبر 2009. وسجل نمو عدد الوظائف في الولايات المتحدة أكبر زيادة له في عشرة أشهر خلال شهر نوفمبر 2019، ليرتفع عدد الوظائف في القطاعات غير الزراعية بواقع 266 ألف وظيفة. وتراجع النمو في عدد الوظائف خلال شهر ديسمبر، وأضاف الاقتصاد الأمريكي 145 ألف وظيفة في القطاعات غير الزراعية، وذلك وفقاً لبيانات وزارة العمل الأمريكية.



وبرغم أن وتيرة نمو الوظائف لا تزال أعلى بكثير من المستوى المطلوب شهرياً وهو 100 ألف وظيفة لمواكبة النمو في عدد السكان الذين هم في سن العمل، إلا إنها تُعد أقل بشكل كبير عن المتوسط البالغ 223 ألف وظيفة شهرياً لعام 2018. يأتي ذلك تزامناً مع تباطؤ نمو الأجور على أساس سنوي، حيث سجل متوسط النمو السنوي في الأجور لكل العاملين في القطاع الخاص غير الزراعي بالولايات المتحدة نحو 3.2% خلال شهر أكتوبر 2019 مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، قبل أن يتراجع إلى 3.1% على أساس سنوي خلال شهر نوفمبر، وسجل أدنى مستوى له منذ شهر يوليو 2018 وهو 2.9% على أساس سنوي خلال شهر ديسمبر 2019.

وفي الوقت ذاته ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل طفيف خلال شهر أكتوبر 2019 إلى 3.6%، قبل أن يتراجع خلال شهري نوفمبر وديسمبر مسجلاً 3.5% وهو أدنى مستوى له منذ نحو 50 عام. من جهة أخرى، ارتفع معدل التضخم السنوي إلى مستوى 2.3% على أساس سنوي خلال شهر ديسمبر 2019، وهي أكبر زيادة مسجلة له منذ شهر أكتوبر 2018، مقارنة بنحو 2.1% و 1.8% على أساس سنوي خلال شهري نوفمبر وأكتوبر على الترتيب. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2019، سجل معدل التضخم في الولايات المتحدة على أساس سنوي مستوى 2.3% مقارنة مع 1.9% في العام السابق، في أكبر زيادة منذ عام 2011.

وتباطأت وتيرة التراجع في إجمالي الإنتاج الصناعي الأمريكي بشكل عام خلال الربع الرابع من عام 2019. حيث تشير أحدث البيانات إلى تراجع الإنتاج الصناعي الأمريكي في شهر أكتوبر 2019 بنحو 0.9%، تزامناً مع انخفاض طلبات التصنيع بنحو 1.3% على أساس سنوي خلال نفس الشهر. وفي شهر نوفمبر 2019 ارتفع الإنتاج الصناعي بأكثر من المتوقع مسجلاً نمواً بنحو 1.1% نتيجة انتعاش الصناعات التحويلية، بدعم من نهاية الإضراب الذي استمر ستة أسابيع في مصانع جنرال موتورز لإنتاج السيارات. ويشير أحدث التقارير الصادرة عن معهد إدارة المشتريات الأمريكي إلى تراجع إجمالي الإنتاج الصناعي بنحو 0.3% خلال شهر ديسمبر 2019 بالرغم من الارتفاع غير المتوقع في الصناعات التحويلية، ويعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض الطلب على التدفئة وسط أحوال جوية أداً من المعتاد في مثل هذا التوقيت من كل عام.

من جانب آخر، شهدت مبيعات التجزئة، والتي تُعد المساهم الأكبر في دعم الاقتصاد الأمريكي في الوقت الحالي، حيث تمثل حوالي ثلث الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة، تبايناً في مستوياتها خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث ارتفعت خلال شهر أكتوبر بمعدل 3.2% على أساس سنوي، مدفوعة بمشتريات المركبات. وفي شهر نوفمبر ارتفعت مبيعات التجزئة بمعدل 3.3% على أساس سنوي. وشهدت مبيعات التجزئة ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر ديسمبر، بدعم من التسوق الإلكتروني عبر الإنترنت، تزامناً مع موسم العطلات في الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، أعلن الرئيس الأمريكي عن ارتفاع مبيعات التجزئة في موسم العطلات بنحو 3.4% عن العام السابق، لتصل إلى مستوى قياسي غير مسبق. وبشكل عام بلغ النمو السنوي لمبيعات التجزئة 3.6% خلال عام 2019، وهو مستوى أقل مقارنة بمعدل نمو بلغ 4.9% خلال العام السابق.

وفي هذا السياق، يذكر أن مؤشر ثقة المستهلك قد انخفض من أعلى مستوى له منذ عام 2000 وهو 137.9 نقطة في شهر أكتوبر 2018 ليصل إلى 126.1 نقطة في شهر أكتوبر 2019، وارتفع خلال شهر نوفمبر مسجلاً 126.8 نقطة، قبل أن يتراجع خلال شهر ديسمبر إلى 126.5 نقطة.

وأدى تراجع حدة التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى انخفاض العجز التجاري الأمريكي خلال شهر أكتوبر 2019 بنحو 7.6% مقارنة بالشهر السابق، مسجلاً أدنى مستوى له في ثمانية عشر شهراً وهو 47.2 مليار دولار، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاءات الأمريكي. وواصل العجز التجاري الأمريكي تراجعاً خلال شهر نوفمبر مسجلاً أدنى مستوياته منذ عام 2016 وهو 43.1 مليار دولار، بدعم من ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2017. وعاود العجز التجاري ارتفاعه خلال شهر ديسمبر إلى 48.9 مليار دولار. وفيما يتعلق بإجمالي عام 2019، تراجع عجز الميزان التجاري الأمريكي للمرة الأولى منذ عام 2013 مسجلاً 616.8 مليار دولار، وهو مستوى منخفض مقارنة بنحو 627.7 مليار دولار في العام السابق، يأتي ذلك تزامناً مع سياسة "أمريكا أولاً" التي ينتهجها الرئيس الأمريكي.

أما فيما يخص فجوة التجارة مع الصين، وهي محور اهتمام إدارة الرئيس الأمريكي، فقد تقلصت خلال الربع الرابع من عام 2019 بشكل ملحوظ، حيث تراجع من 31.3 مليار دولار



خلال شهر أكتوبر 2019 إلى 24.8 مليار دولار خلال شهر ديسمبر، وهو أدنى مستوى لها منذ شهر ابريل من نفس العام. وبشكل عام، بلغت فجوة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال عام 2019 حوالي 345.6 مليار دولار مقارنة بحوالي 419.5 مليار دولار خلال عام 2018، أي بمعدل إنخفاض بلغ 17.6%، وذلك وفقاً لبيانات مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي.

وفي هذا السياق، تم الإعلان في الثالث عشر من شهر ديسمبر 2019 عن توصل كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى إتفاق بشأن نص المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية بين الطرفين، والتي تتضمن حقوق الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، والمنتجات الغذائية والزراعية، والخدمات المالية وسعر الصرف، وخفض العجز التجاري الثنائي بينهما، وإلغاء الرسوم الجمركية المتبادلة على مراحل إلى أن يتم التوصل إلى إتفاق نهائي. حيث أشار الرئيس الأمريكي إلى أن الصين قد وافقت على إجراء تعديلات هيكلية كثيرة وشراء كميات ضخمة من منتجات الزراعة والطاقة والبضائع الصناعية الأمريكية، وأضاف أن الولايات المتحدة قررت عدم تطبيق الرسوم الإضافية الجديدة، التي كان من المخطط فرضها على الواردات الصينية في الخامس عشر من شهر ديسمبر 2019، إلا إنها ستبقي على رسوم جمركية نسبتها 25% على منتجات صينية بقيمة 250 مليار دولار، مع خفض الرسوم الجمركية إلى النصف ليبلغ 7.5% على منتجات صينية أخرى قيمتها 120 مليار دولار. هذا ومن المقرر أن يتم توقيع هذه الاتفاقية في الخامس عشر من شهر يناير 2020 وفقاً لتصريحات الرئيس الأمريكي، الذي وضعت إدارته شرط يمكن الولايات المتحدة من إعادة فرض التعريفات الجمركية في حال إذا لم تفي الصين بهدف الشراء الزراعي.

من جانب آخر، ارتفع العجز التجاري السلعي الأمريكي مع الاتحاد الأوروبي إلى حوالي 16.4 مليار دولار خلال شهر أكتوبر 2019، ثم تراجع إلى 13.1 مليار دولار خلال شهر نوفمبر، قبل أن يعاود ارتفاعه إلى 15.3 مليار دولار خلال شهر ديسمبر. وبشكل عام، ارتفع العجز التجاري السلعي الأمريكي مع الاتحاد الأوروبي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 177.9 مليار دولار خلال عام 2019، وفقاً لبيانات مكتب التعداد الأمريكي. وهنا تجدر الإشارة إلى حصول الولايات المتحدة الأمريكية على إذن رسمي من منظمة التجارة العالمية، بفرض رسوم جمركية استثنائية على وارداتها من الاتحاد الأوروبي، في إطار النزاع بشأن دعم صناعة الطائرات. وتأتي هذه التوقعات

عقب صدور حكم من محكمة التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية، أفاد بأن شركة إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات قد حصلت على دعم حكومي غير مشروع تقدر قيمته بمليارات اليورو. هذا ولا تزال هناك تحديات سياسية ومالية تواجه أداء الاقتصاد الأمريكي، ويتعين رصد العديد من المؤشرات الرئيسية ومؤشرات الأعمال عن كثب في المستقبل القريب. يأتي في مقدمة هذه التحديات، القضايا المتعلقة بالتجارة، وبخاصة العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إضافة إلى وجود بعض الخلافات بين إدارة الرئيس الأمريكي ومجلس الإحتياطي الفيدرالي حول السياسات النقدية التي يتبناها، بجانب التوترات السياسية الداخلية التي تأتي تزامناً مع إطلاق الرئيس الأمريكي رسمياً لحملة الإنتخابية الرئاسية لعام 2020.

وفي هذا السياق، تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 بمعدل 2.3%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.4%. في حين تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى توقع نموه في عام 2020 بمعدل 2%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.1%. كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.

2.1. اقتصادات دول آسيا/الهادي الصناعية

أظهرت أحدث البيانات إنتعاش الاقتصاد الياباني بشكل نسبي خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث أدى كل من قوة الإنفاق الرأسمالي، والتعديلات التاريخية في الحسابات القومية، والتدابير الاستثنائية المضادة التي اتخذتها الحكومة اليابانية، إلى تخفيف تأثير زيادة معدل ضريبة المبيعات من 8% إلى 10% في شهر أكتوبر 2019. كما تم الإعلان عن حزمة جديدة من الحوافز المالية في شكل ميزانية تكميلية للسنة المالية 2020 ستبدأ في شهر أبريل 2020 بقيمة 13.2 تريليون ين ياباني، إلى جانب المزيد من الاستثمارات الخاصة، بهدف دعم النمو الاقتصادي في عام 2020. يأتي ذلك في الوقت الذي تأثر فيه أداء الاقتصاد الياباني بالأضرار المادية الكبيرة التي سببها إعصار " Hagibis " الأقوى منذ نحو 60 عام والذي إجتاح اليابان خلال شهر أكتوبر 2019 و عطل الإنتاج في القطاعات الرئيسية بما في ذلك صناعة السيارات.



هذا وقد إنخفض الطلب المحلي خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2019 بنحو 7% و 2.1% على أساس سنوي تزامناً مع زيادة ضريبة المبيعات، إلا أن ثقة المستهلكين قد إنتعشت بشكل إيجابي، حيث بلغ مؤشر ثقة المستهلك 39 نقطة خلال شهر ديسمبر 2019 مقارنة بنحو 38.6 و 36.2 نقطة خلال شهري نوفمبر وأكتوبر على الترتيب، مرتفعاً عن مستوى شهر سبتمبر الذي يُعد الأدنى منذ عام 2011.

يجدر الذكر أن اليابان لا تزال تعاني من مشكلة نقص العمالة في سوق العمل، حيث تشير التوقعات إلى إنكماش القوى العاملة في اليابان في عام 2040 بنسبة 20% مقارنة بعام 2017، وذلك إنعكاساً لارتفاع معدلات الشيخوخة بها في مقابل انخفاض معدل المواليد. وفي هذا السياق، رفعت الحكومة اليابانية سن التقاعد إلى 65 عاماً، كما أقرت قانوناً جديداً في منتصف عام 2018 يعكس تغيراً كبيراً في سياستها ويسمح بدخول مزيد من الأيدي العاملة الأجنبية لتخفيف النقص في العمالة، حيث تحتاج اليابان إلى نحو نصف مليون عامل أجنبي بحلول 2025.

وتراجعت قوة الين الياباني مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث إنخفض الطلب عليه كملاد آمن في الأسواق نتيجة قوة أداء الأسواق المالية، وتراجع المخاوف بشأن التجارة العالمية، وانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي دون إتفاق. يأتي ذلك في الوقت الذي أعلن فيه البنك المركزي الياباني في إجتماعه الأخير خلال شهر ديسمبر 2019 عن الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، مؤكداً على على استمرار سياسته النقدية التيسيرية الحالية، بهدف التغلب على الانكماش الاقتصادي وتعزيز النمو، في ضوء المؤشرات على تباطؤ الاقتصاد بعد زيادة ضريبة المبيعات خلال شهر أكتوبر 2019، وفي محاولة لمواجهة مشكلة الشيخوخة التي تواجه المجتمع الياباني، وما يفرضه ذلك من تحسين وتوسيع لبرامج الضمان والحماية الاجتماعية، وكذلك تمويل القيمة المتزايدة لقطاع الرعاية الصحية، كما سيتم توجيه نصف الحصيلة المرتقبة من الزيادة الضريبية نحو دعم قطاع التعليم.

واستمر تباطؤ معدل التضخم في اليابان خلال الربع الرابع من عام 2019، بدعم من بعض التحسينات في التسعير المحلي، حيث استقر خلال شهر أكتوبر عند أدنى مستوى له في ثلاثون شهراً وهو مستوى الشهر السابق البالغ 0.2% على أساس سنوي، ثم ارتفع بعد ذلك إلى 0.5% على أساس سنوي خلال شهر نوفمبر، ثم إلى 0.8% على أساس سنوي خلال شهر ديسمبر. وفي هذا السياق،

أشار البنك المركزي الياباني إلى أن التضخم الاستهلاكي سوف يتسارع نحو المعدل المستهدف وهو 2% وذلك بالنظر إلى وجود فجوة إيجابية في الناتج وارتفاع توقعات التضخم، كما أشار إلى أن اتجاه التضخم في الوقت الحالي سيتأثر بانخفاض أسعار النفط.

وتزامناً مع زيادة ضريبة المبيعات، إنخفض الإنتاج الصناعي في اليابان في شهري أكتوبر ونوفمبر 2019 بنسبة 6.2% على أساس سنوي، وهو ما يشير إلى استمرار التباطؤ في قطاع التصنيع وبخاصة الصناعات التحويلية، وذلك تماشياً مع استمرار تراجع ثقة الشركات الصناعية الكبرى في اليابان للربع الرابع على التوالي، ليصل قيمة مؤشر الثقة إلى صفر من النقاط، وفقاً لبيانات البنك المركزي الياباني.

أما فيما يخص الصادرات اليابانية خلال الربع الرابع من عام 2019، فقد استمر تباطؤ نموها تزامناً مع تزايد هشاشة الاقتصاد العالمي. حيث إنخفضت في شهر أكتوبر 2019 بنسبة 9.2% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، ثم استمرت في التراجع خلال شهر نوفمبر، وإن كان بنسبة أقل بلغت 7.9% على أساس سنوي. ووفقاً للبيانات الأولية لوزارة المالية اليابانية، تراجعت صادرات اليابان للشهر الثالث عشر على التوالي بنحو 6.3% على أساس سنوي خلال شهر ديسمبر 2019، وذلك على خلفية انخفاض شحنات السيارات وآلات البناء والتعدين المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشير إلى أن ضعف الطلب الخارجي سيظل يؤثر لمدة أطول على الأرجح في الاقتصاد الياباني المعتمد على التجارة.

وفي هذا السياق، توصلت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق تجاري لخفض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والصناعية بداية من عام 2020. ويلزم الاتفاق التجاري اليابان بتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات زراعية وغذائية أمريكية بقيمة 7.2 مليار دولار، على أن تتاح فرص أكبر أمام المنتجات الأمريكية الأخرى لدخول الأسواق اليابانية، مما يهيئ للولايات المتحدة فرص متكافئة مع أعضاء اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي مثل أستراليا وكندا. وفي المقابل، ستقوم الولايات المتحدة بإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية اليابانية مثل تصنيع المعدات وقطع غيار أجهزة تكييف الهواء. غير أن هذا الاتفاق لا ينص على إلغاء الرسوم الجمركية البالغة 2.5% على السيارات اليابانية.



وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان في عام 2019 بمعدل 1%، وهو مستوى أعلى من النمو المتوقع في نهاية الربع الثالث من عام 2019 والبالغ 0.9%. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بمعدل 0.7%، وهو مستوى أعلى من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 0.5%، كما يوضح **الجدول (1) المشار إليه آنفاً**.

شهد الاقتصاد الكوري الجنوبي، بعض مؤشرات التحسن الطفيف في أدائه خلال الربع الرابع من عام 2019 تماثياً مع تأكيد نموه خلال الربع السابق بنحو 2% على أساس سنوي، حيث تحسن نمو الإنتاج الصناعي إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من عام، كما تباطأت وتيرة التراجع في الصادرات لتتخفف خلال شهر ديسمبر 2019 بنسبة 5% على أساس سنوي، وهو أدنى تراجع لها في نحو سبعة أشهر. هذا ويعكس مؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعات التحويلية لشهر ديسمبر 2019 إنتعاشاً نسبياً، حيث بلغ 50.1 نقطة مقارنة مع 48.4 و 49.4 نقطة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر على الترتيب. بينما يظل الطلب المحلي هو الداعم الرئيسي للاقتصاد الكوري الجنوبي في الوقت الحالي، إلى جانب استمرار تراجع المخاوف الجيوسياسية في شبه الجزيرة الكورية.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية في عام 2019 بمعدل 1.9%، ويُعد مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2%. كما تشير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 2.1% وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.2%.

3.1 اقتصادات الدول الأوروبية

استقر أداء اقتصادات منطقة اليورو خلال الربع الرابع من عام 2019، بدعم من استمرار البنك المركزي الأوروبي (ECB) في إتباع سياسة نقدية تيسيرية تحفز إنشاء الائتمان، وإن كان معظمه في قطاع العقارات، إلى جانب تحفيز الاستثمارات والطلب المحلي، وتلاشي حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) بدون إتفاق. يأتي ذلك في الوقت الذي استمر فيه تباطؤ نمو الطلب الخارجي وإنخفاض الإنتاج الصناعي في أكبر أربعة اقتصادات في منطقة

اليورو (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا)، حيث سجل الإنتاج الصناعي الإيطالي أكبر إنخفاض له منذ شهر أكتوبر 2014، لتزيد المخاوف بشأن عودة الركود الاقتصادي إلى منطقة اليورو.

وفي هذا السياق، سيظل اقتصاد منطقة اليورو متأثراً بالعديد من التحديات التي تحتاج إلى متابعة مستمرة، ومن أهمها، الديون السيادية والمصرفية المرتفعة، وبخاصة في إيطاليا التي لديها ثالث أعلى مستوى للديون السيادية في العالم. وتواجه إيطاليا ضغوط مستمرة من المفوضية الأوروبية لتقليل الإنفاق وخفض عجز الموازنة لعام 2019 إلى 2% وإلى 1.8% لعام 2020، تزامناً مع تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص وإنخفاض الدافع المالي وضعف البيئة الخارجية وعدم اليقين السياسي. أما النظرة الإيجابية الحالية للاقتصاد الإيطالي فهي تراجع المخاطر على الاستقرار المالي في أعقاب هبوط عوائد السندات السيادية.

يأتي ذلك بالتزامن مع استقرار أداء أكبر اقتصاد في منطقة اليورو وهو الاقتصاد الألماني خلال الربع الرابع من عام 2019 ليتجنب بصعوبة الركود التقني (تراجع الناتج المحلي الإجمالي على مدى ربعين متتاليين) بدعم من الاستهلاك العائلي والنفقات العامة الحكومية، وتحسن الصادرات الألمانية التي ارتفعت في شهر نوفمبر 2019 بنحو 1.5% على أساس شهري مسجلة أكبر زيادة منذ نحو عامين، إلى جانب تعافي مؤشرات الثقة في الاقتصاد الألماني بما يفوق التوقعات خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2019، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاءات الاتحادي في ألمانيا.

في الوقت ذاته، ما زال يعاني الاقتصاد الألماني من ضعف الطلب الخارجي على خلفية التوترات حول التجارة العالمية، مما يؤثر على الاستثمار والصادرات التي تمثل ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا، بالإضافة إلى الصعوبات التي يشهدها القطاع الصناعي الألماني، ومن أهمها تراجع عدد العاملين بالقطاع الصناعي للمرة الأولى منذ عام 2010. حيث استمر تراجع الإنتاج الصناعي خلال شهر أكتوبر 2019 بنسبة 1.7% مقارنة بالشهر السابق، قبل أن يرتفع خلال شهر نوفمبر على غير المتوقع بنحو 1.1% مدفوعاً بزيادة إنتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وعاود الإنخفاض مجدداً خلال شهر ديسمبر 2019 بنحو 3.5% وهي أكبر وتيرة تراجع منذ شهر يناير 2009. هذا ويواجه قطاع القطاع الرئيسي في الصناعة الألمانية وهو صناعة السيارات أسوأ أزماته في الوقت الحالي، وسط العديد من الانتقادات، على خلفية عدم قدرته على خفض انبعاثات ثاني



أكسيد الكربون، يأتي ذلك في وقت تسارع فيه كبرى الشركات الزمن من أجل استيفاء الشروط والمعايير الأوروبية الجديدة بشأن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، التي يطالب الاتحاد الأوروبي بتطبيقها بدءاً من عام 2021 ليطغى على النمو الذي يشهده قطاع الخدمات.

من جانب آخر، إنكمش الاقتصاد الفرنسي بشكل غير متوقع خلال الربع الرابع من عام 2019 مسجلاً أكبر تراجع في منطقة اليورو في نهاية عام 2019، تزامناً مع تباطؤ النمو في كلاً من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار، إلى جانب انخفاض الصادرات والمخزونات. يأتي ذلك وسط حركة الإضطرابات التي دعت إليها غالبية النقابات الفرنسية من أجل رفض مشروع القانون الجديد لنظام التقاعد.

وفي هذا السياق، أعلن البنك المركزي الأوروبي خلال إجتماعه في شهر ديسمبر 2019 عن استمرار سياسته النقدية بالغة التيسير التي يتبعها، مع الإبقاء على سعر الفائدة الاسترشادية في منطقة اليورو عند أدنى مستوى تاريخي له، وهو 0%، ومعدل الفائدة على الودائع عند سالب 0.5%، ومعدل هامش الإقراض عند 0.25%. كما تم الإعلان عن استمرار إجراءات تحفيز اقتصاد منطقة اليورو المتباطئ، ومن أهمها إعادة الاستثمار في السندات المشتراه، من خلال "برنامج التيسير النقدي لشراء السندات" بقيمة 20 مليار يورو شهرياً، الذي بدأ في الأول من شهر نوفمبر 2019، وينتهي قبل بدء البنك المركزي الأوروبي في رفع الفائدة من جديد.

من جانب آخر، فإن تباطؤ النشاط الاقتصادي لأهم شركاء أوروبا التجاريين، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، قد أثر بالفعل على الاقتصادات المعتمدة على التصدير من ألمانيا، وإلى حد ما فرنسا. علاوة على ذلك، قد تؤثر احتمالية زيادة الحمائية التجارية على معدلات النمو الاقتصادي المستقبلية لمنطقة اليورو بشكل عام. كما تجدر الإشارة إلى، استمرار المخاوف الأوروبية من التعريفات الأمريكية على السلع الأوروبية وأهمها السيارات، تزامناً مع الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وتشير أحدث البيانات المتعلقة بمعدل البطالة في منطقة اليورو إلى انخفاضه في شهر ديسمبر 2019 إلى 7.4%، وهو أدنى مستوى له منذ شهر يوليو 2008. ويتباين معدل البطالة على نطاق واسع ما بين دول منطقة اليورو، حيث بلغ في ألمانيا 3.2%، وفي فرنسا 8.4% وهو أدنى مستوى له

في عدة سنوات، كما استمر معدل البطالة بايطاليا عند مستوى أقل من 10% وذلك للشهر السابع على التوالي مسجلاً 9.8%، واستمر تحسن سوق العمل في أسبانيا لينخفض معدل البطالة إلى 13.8%.

أما فيما يخص معدل التضخم فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2019 وفقاً للبيانات الأولية، مسجلاً 1.3% في شهر ديسمبر مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، ليقترب من المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي، الذي ينبغي أن يكون أقل قليلاً من 2%.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في عام 2019 بمعدل 1.2%، وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2019. كما تشير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 1.3% وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.4%، كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.

وتراجعت حالة عدم اليقين التي أكتنفت اقتصاد المملكة المتحدة منذ قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي الذي توصلت إليه بريطانيا عبر استفتاء أجرته في الثالث والعشرين من شهر يونيو 2016. حيث بددت التطورات الأخيرة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) الكثير من الشكوك حول هذه العملية. ففي السابع عشر من شهر أكتوبر 2019 أعلن كلاً من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا عن التوصل إلى إتفاق جديد لكنه يبقى رهناً بمصادقة البرلمان الأوروبي والبرلمان البريطاني. وفي الثاني والعشرون من شهر أكتوبر 2019، أيد البرلمان الأوروبي مبدأ ضرورة الحصول على اتفاق جديد غير إنه رفض اعتماده بشكل عاجل، كما يرغب رئيس الوزراء البريطاني ليتمكن من تنفيذ الخروج في نهاية شهر أكتوبر 2019. وللخروج من هذا المأزق دعا رئيس الوزراء البريطاني إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة. وفي الثامن والعشرون من شهر أكتوبر، وافق الاتحاد الأوروبي على إرجاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) لمدة ثلاث شهور إضافية حتى نهاية شهر يناير 2020. وفاز حزب المحافظين بزعامة رئيس الوزراء البريطاني بأغلبية الأصوات في الانتخابات العامة التي أجريت في المملكة المتحدة في الثاني عشر من شهر ديسمبر 2019 وذلك للمرة الأولى منذ عام 1923. وأخيراً في العشرون من شهر ديسمبر 2019 أيد مجلس العموم



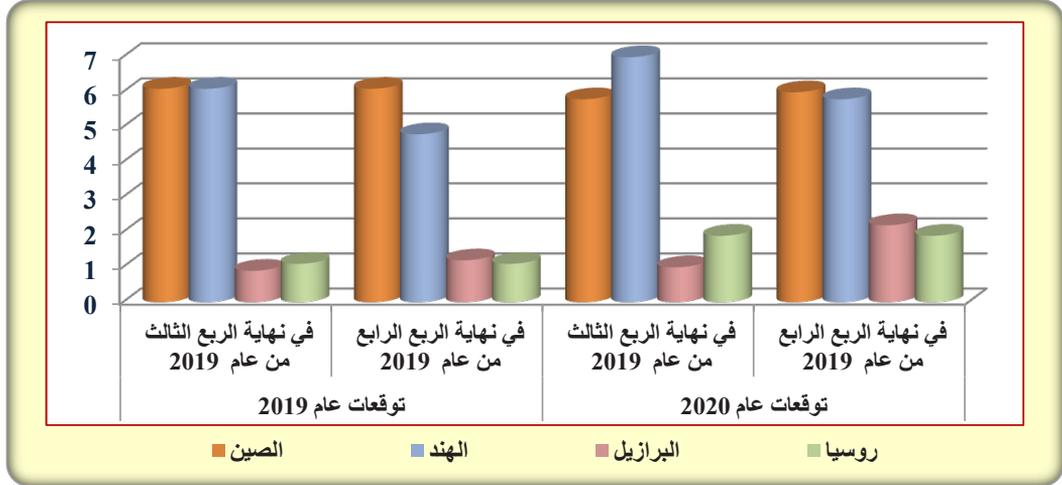
البريطاني خطة رئيس الوزراء، الخاصة بالخروج من الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية شهر يناير 2020.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في عام 2019 بمعدل 1.3%، وهو مستوى أعلى من النمو المقدر في نهاية الربع الثالث من عام 2019 والبالغ 1.2%. ويعزى ذلك إلى نمو اقتصاد بريطانيا بمعدل فصلي بلغ 0.9% خلال الربع الرابع من عام 2019، عقب إنكماشه خلال الربع السابق للمرة الأولى منذ عام 2012، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاءات الوطنية في إنجلترا. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع الجنية الأسترليني مسجلاً أعلى مستوى له مقابل الدولار منذ ثمانية أشهر، وبرغم استمرار تراجع صناعة السيارات في بريطانيا، والتي تشهد أسوأ فترة هبوط لها منذ عام 2001، والأطول منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، لتسجل مبيعات السيارات أدنى مستوى لها منذ عام 2013. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 1.4% وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع السابق.

2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الدول النامية والدول الناشئة، وإن كان من المتوقع تراجع معدل نمو الناتج في غالبية هذه الدول في عام 2019، حيث تشير أحدث التوقعات إلى استقرار هذا المعدل في كل من الصين وروسيا، بينما يتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج في البرازيل، وإنخفاضه في الهند، هذا ويشكل التباطؤ في أسعار السلع الأساسية في العديد من الدول النامية والدول الناشئة، ضغطاً كبيراً على اقتصاداتها، وهو ما يُصعب حدوث تحسن في النمو الاقتصادي لهذه الدول بشكل ملموس، كما يوضح الشكل (3) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.

الشكل (3)
التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة،
2020 - 2019
(%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2019 ويناير 2020.

شهد أداء الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية استقرار نسبي خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث تشير أحدث البيانات الحكومية الصينية إلى أن الاقتصاد الصيني سجل نمواً بنسبة 6% خلال الربع الرابع من عام 2019، وهو نفس المعدل المحقق خلال الربع السابق، وأبطئ معدل نمو فصلي منذ عام 1992، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الجهود الشاملة التي بذلتها الحكومة الصينية والبنك المركزي، ومن أهمها الإعلان عن حزمة تحفيز للاقتصاد بقيمة 193 مليار دولار، تتضمن تخفيض الضرائب للشركات الصغيرة وكذلك الرسوم الجمركية، إضافة إلى تقليل ضرائب بنحو 300 مليار دولار لتخفيف الضغوط على الشركات وتحفيز التوظيف. إلى جانب تراجع حدة التوترات حول التجارة والتكنولوجيا مع الولايات المتحدة³، وتوصل الطرفين إلى إتفاق تجاري أولي، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى خفض الرسوم الجمركية من 21% إلى 19.3% في المتوسط، وهو ما يزال أعلى بكثير من متوسط 3% قبل بداية التوترات التجارية. هذا ولا يزال الاستهلاك المحلي هو القوة الرئيسية التي تدعم الاقتصاد الصيني

³ صفحة رقم 24 من التقرير.



وتشير أحدث البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني في الصين إلى نمو الأداء الاقتصادي لعام 2019 بنحو 6.1%، وهو ما جاء مطابقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وضمن النطاق المستهدف الذي أعلنت عنه الحكومة الصينية في شهر مارس 2019 والمتمثل في أن يبلغ النمو نسبة تتراوح ما بين 6% و 6.5%.

تجدر الإشارة إلى استمرار الحكومة الصينية في متابعة برنامج الإصلاح لفتح أسواق رأس المال، حيث بدأت في تحويل سياساتها إلى جانب دعم النمو لتحفيز الطلب المحلي، من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتبني إجراءات ضريبية مثل خفض الضرائب، وخففت بشكل مؤقت من سياسة تقليص الديون. وأستمر البنك المركزي الصيني في خفض نسبة الاحتياطي الإلزامية المفروضة على المصارف ليمح لها بمنح مزيد من القروض، بهدف تحسين ظروف السيولة. كما كتفت الحكومة الصينية جهودها لتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي، حيث تم الإعلان عن فتح أبواب قطاع التمويل أمام الاستثمار الأجنبي في عام 2020، من خلال إلغاء القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للأوراق المالية وشركات التأمين، وتشجيع المستثمرين الأجانب على تأسيس شركات لإدارة الثروات وشركات الوساطة بالعملات وشركات إدارة المعاشات التقاعدية، بدون فرض حد لحصتها من الأسهم.

وتشير أحدث التقارير الصادرة عن وزارة التجارة الصينية إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2019 إلى 136.7 مليار دولار، أي بزيادة بلغت نحو 5.8% مقارنة بعام 2018، وهي أكبر زيادة منذ عام 2017. في هذا السياق، يذكر أن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي (NPC)، أعلى هيئة تشريعية في الصين، قد أتمتت قانون الاستثمار الأجنبي الموحد الأول في شهر مارس 2019، ليدخل حيز التنفيذ مع بداية عام 2020، ويهدف هذا القانون إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير بيئة شفافة وعادلة ومستقرة للمستثمرين الأجانب.

هذا وقد تحسن الفائض التجاري للصين مع دول العالم بشكل عام خلال الربع الرابع من عام 2019، وفقاً لبيانات إدارة الجمارك الصينية. حيث ارتفع الفائض التجاري خلال شهر أكتوبر ليبلغ 42.5 مليار دولار، ثم تراجع خلال شهر نوفمبر مسجلاً 37.6 مليار دولار، قبل أن يعاود الفائض التجاري الارتفاع خلال شهر ديسمبر، مسجلاً 47.2 مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ شهر

يونيو 2019. في هذا السياق، وعلى خلفية عدم التوصل إلى إتفاق نهائي حول التجارة بين الطرفين، إنخفض الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر 2019 ليصل إلى 26.5 مليار دولار، واستمر التراجع خلال شهري نوفمبر وديسمبر مسجلاً 24.6 و 23.3 مليار دولار على الترتيب، وبشكل عام إنخفض الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة خلال عام 2019 بنحو 8.5% ليصل إلى 296 مليار دولار، وفقاً لبيانات إدارة الجمارك الصينية.

كما تجدر الإشارة إلى إنتعاش أداء القطاع الصناعي في الصين، تزامناً مع تسارع معدل نمو الإنتاج الصناعي بشكل عام خلال الربع الرابع من عام 2019، مدفوعاً بتدابير التحفيز الحكومية وبيئة الأعمال الإيجابية، وفقاً لبيانات المكتب الوطني للإحصاء في الصين. حيث إنخفض معدل نمو الإنتاج الصناعي في الصين خلال شهر أكتوبر 2019 إلى 4.7% على أساس سنوي، مقارنة بنمو بلغ 5.8% خلال شهر سبتمبر، قبل أن يرتفع بوتيرة تفوق التوقعات خلال شهر نوفمبر إلى 6.2% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، واستمر تحسن الإنتاج الصناعي خلال شهر ديسمبر 2019 ليسجل نمو بلغ 6.9% على أساس سنوي، وهو أعلى معدل محقق منذ شهر مارس 2019.

وقد ارتفع نمو مبيعات التجزئة التي تُعد من ركائز الاقتصاد الصيني بمعدل 8% على أساس سنوي خلال عام 2019، وفقاً لمكتب الإحصاء الوطني في الصين، بدعم من النمو القوي في المبيعات عبر الإنترنت والتي ارتفعت بنسبة 18% على أساس سنوي خلال نفس العام. يأتي ذلك برغم التراجع المستمر في مبيعات السيارات في الصين، أكبر سوق للسيارات على مستوى العالم، والتي شهدت انخفاضاً لأول مرة منذ أكثر من عقدين في عام 2018، حيث تراجعت في عام 2019 بنسبة 8.2% مقارنة بالعام السابق، يأتي ذلك رغم جهود الحكومة الصينية لدعم سوق السيارات التي تضررت جراء الاقتصاد المتباطئ والقواعد الصارمة المتعلقة بالانبعاثات الكربونية، وهو ما دفع شركات صناعة السيارات في الصين إلى تخفيض الأسعار بعد أن طبقت الحكومة تخفيضات ضريبية لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي. وجرى تطبيق إجراءات لتخفيف القيود المفروضة على شراء السيارات والتي كانت فرضت من أجل خفض معدلات التلوث والتكدس المروري، غير أن هذه الإجراءات لم تؤتي ثمارها بعد.



أما معدل التضخم فقد ارتفع خلال شهر أكتوبر 2019 إلى 3.8% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وواصل ارتفاعه خلال شهر نوفمبر مسجلاً 4.5% وهو أعلى مستوى له منذ شهر يناير 2012، واستقر خلال شهر ديسمبر عند نفس المستوى.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الاقتصاد الصيني في عام 2019 بمعدل 6.1%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثالث. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 6% وهو أعلى مستوى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 5.8%.

واصل الاقتصاد الهندي أدائه الضعيف عقب تراجع وتيرة نموه خلال الربع الثالث من عام 2019 إلى 4.5% وهي أضعف وتيرة في أكثر من ستة أعوام، وفقاً لأحدث البيانات الحكومية. وفي هذا السياق، تشير هيئة الإحصاءات في الهند في أحدث توقعاتها إلى نمو الاقتصاد الهندي بنحو 5% خلال عام 2020، وهي أدنى وتيرة نمو للاقتصاد الهندي منذ الأزمة المالية العالمية.

ويعزى ذلك إلى عدة أسباب من أهمها، العجز في الإيرادات الضريبية، والتأخير في الإصلاحات الهيكلية، وتباطؤ نمو الائتمان المصرفي، وإنخفاض إجمالي تدفقات الأموال إلى القطاع التجاري، وذلك بسبب العزوف عن المخاطرة، إلى جانب الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم ليصل خلال شهر ديسمبر 2019 إلى أعلى مستوى له منذ شهر يوليو 2014 وهو 7.35% ويتجاوز المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي والبالغ 6%، مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتراجع الطلب المحلي إلى مستوى دون المتوقع وبخاصة على السيارات، بعد أن زادت معايير السلامة والانبعاثات الجديدة من تكلفة السيارات، وزادت الضرائب على مبيعات السيارات في تسع ولايات بالهند، وهو ما أدى إلى قيام قطاع السيارات الذي يشكل 7% من إجمالي الناتج المحلي للهند، بتسريح نحو 300 ألف موظف، وفي هذا السياق، يذكر أن معدل البطالة في الهند قد إنخفض من أعلى مستوى له في ثلاثة أعوام وهو 8.2% خلال شهر أغسطس 2019، إلا إنه ما يزال مرتفعاً، حيث بلغ 7.2% خلال شهر ديسمبر، وذلك وفقاً لمركز مراقبة الاقتصاد الهندي.

كما يمكن لمس تباطؤ نمو الاقتصاد الهندي في العديد من القطاعات الأخرى، بدءاً من قطاع الصناعة والنقل والاتصالات والعقارات إلى قطاع الزراعة الذي ما يزال متأثراً بالخسائر الكبيرة التي

شهدها خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2019، إلى جانب استمرار ضعف نمو الاستثمار، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، على خلفية قيود التمويل التي شكلت أزمة إضافية للاقتصاد الهندي في أعقاب أزمة السيولة التي أصابت سوق الديون الهندي في شهر سبتمبر 2018، مما ألحق الضرر بمؤسسات الإقراض غير المصرفية التي كانت تعد مصدراً رئيسياً للتوسع الائتماني على مدى الثلاثة أعوام الماضية. وبدأت الهند في تخفيف القوانين للاستثمارات الأجنبية، بإعلانها في شهر سبتمبر 2019 عن تخفيض ضرائب الشركات من 30% إلى 22%، وتقدر قيمة التخفيضات الضريبية بنحو 20.5 مليار دولار.

يأتي كل ماسبق عقب الصدمتين القويتين التي تعرض لها الاقتصاد الهندي، الأولى عندما تقرر سحب أوراق النقد المحلية من الفئات الكبيرة في شهر نوفمبر 2016، والثانية عندما تم تطبيق الضريبة المركزية الموحدة على السلع والخدمات في يوليو 2017، مما أثر على نمو الصادرات بسبب تأخر استرداد المبالغ المستردة للمصدرين، ومن ثم حدوث اضطراب في الاقتصاد الهندي.

وفي محاولة لتحفيز الاقتصاد المتباطئ، استمر تخلي بنك الاحتياطي الهندي (RBI) عن سياسته النقدية المتشددة، وقرر في إجتماعه الذي عُقد شهر ديسمبر 2019 الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي "Repo"، وهو سعر الفائدة على قروضه للبنوك التجارية، دون تغيير عند مستوى 5.15% عقب خفضه لخمس مرات خلال عام 2019، بعدما سجلت العديد من القطاعات الاقتصادية مزيداً من التباطؤ. هذا ويذكر أن بنك الاحتياطي الهندي قد سمح في بداية عام 2019 للبنوك بإعادة هيكلة قروض الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم المتعثرة، كما قام بدعم الاستثمار التعاوني في القطاعات المختلفة، وقدم مساعدة مالية ضخمة للبنوك لتحريك السيولة النقدية، فضلاً عن تقديم مساعدات أخرى لمصارف الإسكان لإنقاذ قطاع العقارات من الركود. يأتي ذلك في إطار سعي رئيس الوزراء الهندي إلى تنفيذ تعهده بإتباع سياسات داعمة لقطاع الأعمال عقب فوزه في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

هذا ومن المتوقع أن يستمر تأثير الاقتصاد الهندي على المدى القريب بعدد من التحديات، ومن أهمها، المخاوف بشأن عدم استقلالية البنك المركزي الهندي، والتخوف المتزايد من قبل المستثمرين من الأسواق الناشئة، وهو ما يمكن أن يؤدي في حال سحب استثماراتهم إلى إعادة ظهور مخاطر العملات الأجنبية التي كانت موجودة قبل عام 2014.



يأتي ذلك تزامناً مع التوترات التجارية بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي عن سحب نظام الأفضليات المعمم⁴ (GSP) من الهند، أكبر مستفيد في العالم من النظام، اعتباراً من الخامس من شهر يونيو 2019. وفي المقابل فرضت الهند رسوماً جمركية على نحو 28 سلعة أمريكية اعتباراً من السادس عشر من شهر يونيو 2019. هذا وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين حوالي 142 مليار دولار خلال عام 2018.

تجدر الإشارة إلى إعلان الهند في الرابع من شهر نوفمبر 2019 عن رفض الإنضمام إلى إتفاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة"⁵، وذلك على خلفية تخوفها من أن يتسبب الاتفاق بإغراق أسواقها بالسلع المصنوعة في الصين، في أن يلحق الضرر بالمصنعين المحليين.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى نمو الناتج في الهند في عام 2019 بمعدل 4.8% وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2019 والبالغة 6.1%. كما تشير التوقعات الأولية إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 5.8% في عام 2020 وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 7%.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2019 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتفصيل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

1.1. أسعار النفوط الخام المختلفة

تباينت اتجاهات أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث كان لكل من ارتفاع أسعار الشحن إلى مستويات قياسية على خلفية قرار وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على وحدات تابعة لشركة الملاحة البحرية الصينية، مما قيد الطلب الفوري على النفط، وضعف

⁴ نظام يقدم معاملة مغفأة من الرسوم الجمركية لسلع الدول المستفيدة المعينة. وتم اعتماد البرنامج في إطار منظمة التجارة العالمية بموجب قانون التجارة لعام 1974 لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية وتم تنفيذه في 1 يناير 1976.

⁵ إتفاق تجاري أطلق عام 2012 بين الدول العشر الأعضاء في رابطة "آسيان" إلى جانب كل من الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزلندا، ويهدف إلى كسر الحواجز التجارية وتعزيز الاستثمار لمساعدة الاقتصادات الناشئة في اللحاق بركب باقي العالم.

معدلات تشغيل مصافي التكرير في الولايات المتحدة، وتلاشي المخاوف بشأن تعطل الإمدادات النفطية، دوراً رئيسياً في انخفاض الأسعار خلال شهر أكتوبر 2019. قبل أن تعاود الارتفاع بشكل ملحوظ خلال شهر نوفمبر، مسجلة أعلى نسبة زيادة شهرية منذ شهر أبريل 2019، وذلك على خلفية قوة الطلب الموسمي على النفط، وارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير في آسيا لتلبية الطلب على المنتجات النفطية الشتوية. واستمر ارتفاع الأسعار خلال شهر ديسمبر بدعم من تراجع حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين عقب الإعلان عن توصل الطرفين إلى المرحلة الأولى من الاتفاقية المؤقتة حول التجارة في الثالث عشر من شهر ديسمبر 2019.

يأتي ذلك تزامناً مع **الإتفاق الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك مع عشر دول منتجة للنفط من خارجها (أوبك +)**⁶ في السادس من شهر ديسمبر 2019، بشأن إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق عليها. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى خفض إنتاج دول (أوبك +) بنحو 1.7 مليون برميل/يوم اعتباراً من أول شهر يناير 2020. بالإضافة إلى ذلك ستواصل العديد من الدول المشاركة في الإتفاق مساهماتها الطوعية الإضافية، مما قد يؤدي إلى خفض الإنتاج بأكثر من 2.1 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق تشير أحدث بيانات لإنتاج دول (أوبك +) من النفط الخام⁷ إلى أن متوسط نسبة التزامهما باتفاق خفض الإنتاج قد ارتفع من نحو 106% خلال شهر أكتوبر 2019 إلى نحو 143% خلال شهر نوفمبر، وواصل الارتفاع مسجلاً نحو 156% خلال شهر ديسمبر.

بشكل عام، ارتفع متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بمتوسط الربع السابق. وفي هذا السياق، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 0.9 دولار/برميل، أي ما يعادل 1.5% مقارنة بالربع الثالث من عام 2019 ليصل إلى 63.1 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 4.1 دولار/برميل، أي ما يعادل 6.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2018. ويوضح **الجدول (2) والشكل (4)**، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2018 – 2019).

⁶ صفحة رقم 104 من التقرير.

⁷ النشرة الشهرية لمنظمة أوبك و Petroleum Intelligence Weekly، أعداد مختلفة.



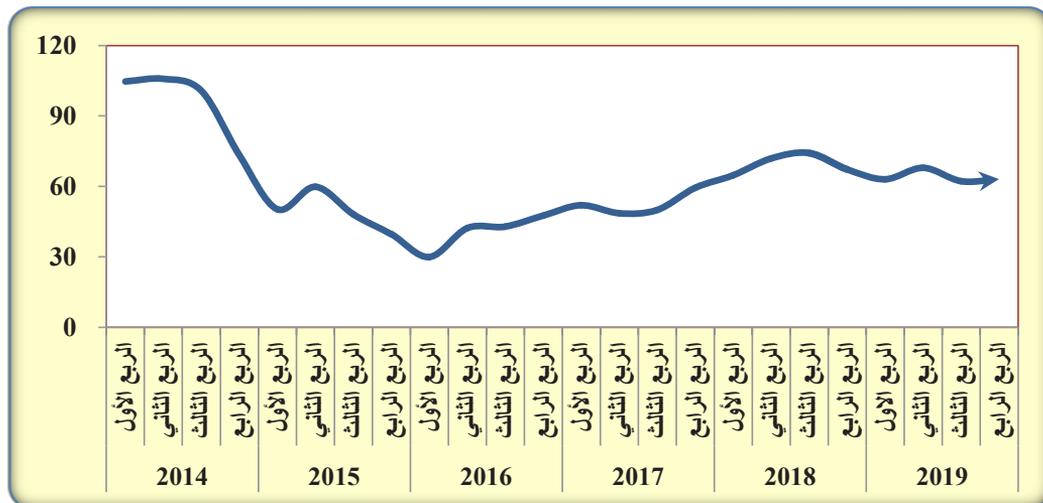
الجدول (2)

متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس
وبعض الخامات العربية، (2018 – 2019)
(دولار/ برميل)

الخامات	التغير عن (دولار/برميل)		2019			2018	
	الربع الرابع 2018	الربع الثالث 2019	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
سلة أوبك منها :	(4.1)	0.9	63.1	62.2	67.9	63.0	67.2
خليط الصحراء الجزائري	(3.3)	2.6	64.1	61.5	69.1	63.3	67.5
العربي الخفيف السعودي	(4.1)	1.1	64.2	63.1	68.7	64.0	68.2
موربان الاماراتي	(5.9)	1.2	63.7	62.5	68.0	64.8	69.6
خام الكويت	(3.4)	1.0	63.5	62.5	68.0	63.1	66.9
السدره الليبي	(2.5)	2.3	63.6	61.4	68.1	62.3	66.1
البصرة العراقي	(3.5)	0.8	62.6	61.8	67.7	62.5	66.2
خامات اخرى :							
دبي	(5.4)	1.0	62.1	61.1	67.4	63.5	67.5
البحري القطري	(2.5)	2.0	64.9	62.9	68.8	64.1	67.4
برنت	(4.3)	1.5	63.2	61.8	68.7	63.2	67.6
خام غرب تكساس	(2.0)	0.6	57.0	56.4	59.8	54.9	59.0

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (4)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2014- 2019)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الرابع من عام 2019 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 1.1 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الرابع من عام 2019 بالمقارنة مع 0.7 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع السابق. في حين يقل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر نفط برنت بواقع 0.1 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2019 بالمقارنة مع 0.4 دولار/برميل لصالح خام أوبك خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 1 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 62.1 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 1.5 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ



63.2 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 0.6 دولار/برميل مقارنة بالربع الثالث من عام 2019 ليبليغ 57 دولار/برميل.

تجدر الإشارة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بالسوق الآجلة في الحادي عشر من شهر أكتوبر 2019 على خلفية التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مسجلة أكبر وتيرة زيادة يومية منذ السادس عشر من شهر سبتمبر 2019، عندما قفزت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 19.5% في أكبر زيادة لها منذ الرابع عشر من شهر يناير 1991، وقفزت العقود الآجلة لخام غرب تكساس بنسبة 15.5% وهو أكبر زيادة لها منذ الثاني والعشرون من شهر يونيو 1998.

وشهد الربع الرابع من عام 2019 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس المتوسط (WTI) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد اتسعت خلال هذا الربع لتصل إلى 6.2 دولار/برميل، وهو مستوى أكبر بالمقارنة مع 5.4 دولار/برميل خلال الربع السابق، في حين يُعد أقل بالمقارنة مع 8.6 دولار/برميل خلال الربع المماثل من العام الماضي لصالح خام برنت.

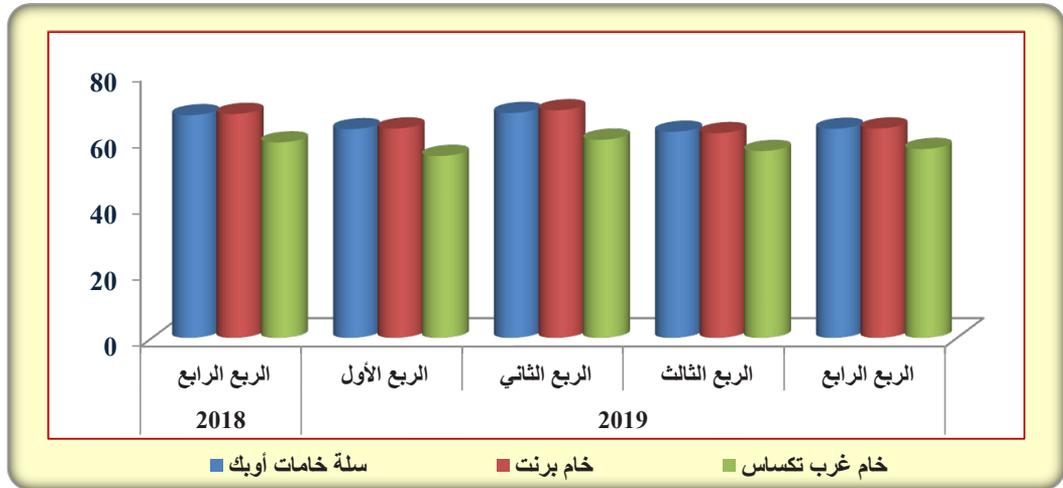
وفي هذا السياق، اتسعت الفروقات بين خام برنت وخام غرب تكساس خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2019 على خلفية ارتفاع الفائض في إنتاج النفط الأمريكي رغم تباطؤ معدل نموه، وبدء تشغيل خط أنابيب جديد في حوض Permian، وارتفاع أسعار الشحن، تزامناً مع انخفاض طلب الصين (أكبر مستورد للنفط في العالم) على النفط الأمريكي نتيجة التوترات التجارية المتصاعدة بين الطرفين، حيث بدأت الصين في فرض تعريف جمركية بنسبة 5% على وارداتها من النفط الأمريكي، إلى جانب تراجع أداء مصافي النفط العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية وسط موسم صيانة المصافي، وهو ما زاد من الضغط على أسعار خام غرب تكساس. في الوقت ذاته، حظيت أسعار خام برنت بدعم كبير من اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك+).

وفي شهر ديسمبر 2019، تقلصت الفروقات بين خام برنت وخام غرب تكساس على خلفية ارتفاع الطلب المحلي الأمريكي على النفط بالتزامن مع الطلب القوي على صادرات النفط الخام، وإنخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية على مدار عدة أسابيع.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (5) والجدول (2) المشار إليه سابقاً، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2018- 2019).

الشكل (5)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2018- 2019)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الرابع من عام 2019 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق بينما شهدت إنخفاضاً بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وبدرجات متفاوتة.

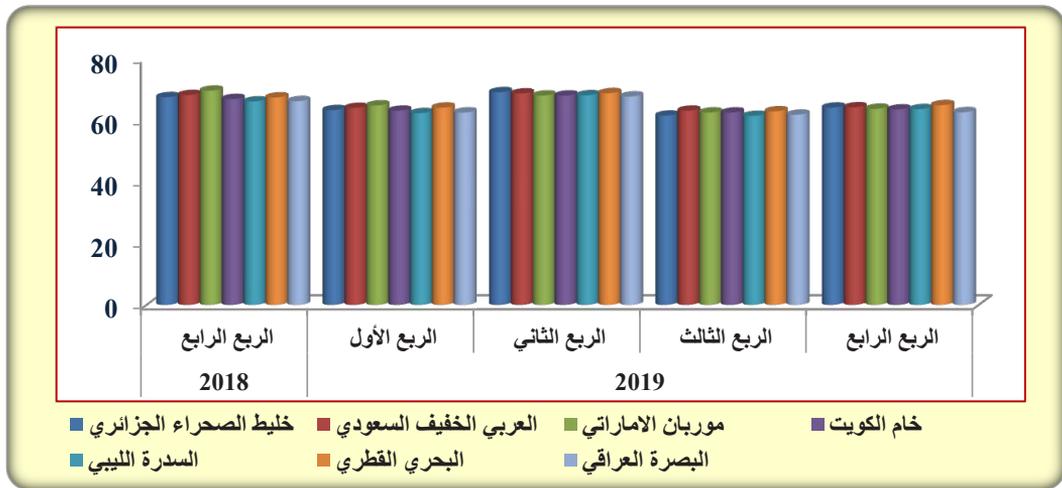
حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الرابع من عام 2019 بنسبة 1.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 64.2 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنسبة 5.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 1.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 63.5 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 5.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.



وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام موربان الإماراتي بنسبة 1.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 63.7 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 8.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 3.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 63.6 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 3.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وارتفع الخام الجزائري بنسبة 4.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 64.1 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وارتفع كلاً من الخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 3.2% و 1.3% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 64.9 دولار/برميل و 62.6 دولار/برميل على التوالي، منخفضةً بنسبة 3.7% و 5.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يوضح الشكل (6) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.

الشكل (6)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2018- 2019)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

2.1 أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الرابع من عام 2019 في بعض الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

1.2.1. أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز ارتفاعاً في سوق سنغافورة خلال الربع الرابع من عام 2019 بنسبة 3.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 75 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 4.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. بينما إنخفض متوسط أسعار الغازولين الممتاز في بقية الأسواق، حيث إنخفض متوسط السعر في سوق البحر المتوسط بنسبة 2.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 70.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 1.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي سوق روتردام إنخفض متوسط السعر بنسبة 2.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 77.3 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 1.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي سوق الخليج الأمريكي، إنخفض متوسط السعر بنسبة 7.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 76 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 2.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الرابع من عام 2019، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح الجدول (3) والشكل (7).



الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2018 – 2019)
(دولار/برميل)

زيت الوقود	زيت الغاز	الغازولين الممتاز	السوق	
67.2	82.9	72.1	سنغافورة	الربع الرابع
62.9	86.0	78.5	روتريدام	
64.5	85.0	69.5	البحر المتوسط	
60.1	80.3	74.3	الخليج الامريكي	
62.6	77.0	67.3	سنغافورة	الربع الأول 2019
59.8	79.3	74.6	روتريدام	
62.1	79.2	65.4	البحر المتوسط	
60.2	74.3	73.2	الخليج الامريكي	
63.6	80.1	74.8	سنغافورة	الربع الثاني
61.2	81.8	87.2	روتريدام	
64.5	81.1	77.5	البحر المتوسط	
60.2	76.2	87.5	الخليج الامريكي	
60.6	77.1	72.7	سنغافورة	الربع الثالث
58.8	77.9	79.1	روتريدام	
62.1	77.7	72.0	البحر المتوسط	
50.7	73.8	82.0	الخليج الامريكي	
42.4	76.9	75.0	سنغافورة	الربع الرابع
60.8	79.0	77.3	روتريدام	
64.9	78.2	70.5	البحر المتوسط	
39.1	74.2	76.0	الخليج الامريكي	
(18.2)	(0.2)	2.3	سنغافورة	التغير عن (دولار/برميل)
2.0	1.1	(1.8)	روتريدام	
2.8	0.5	(1.5)	البحر المتوسط	
(11.6)	0.5	(6.0)	الخليج الامريكي	
(24.8)	(6.1)	2.9	سنغافورة	الربع الرابع 2018
(2.1)	(7.0)	(1.2)	روتريدام	
0.5	(6.9)	1.0	البحر المتوسط	
(21.0)	(6.0)	1.7	الخليج الامريكي	

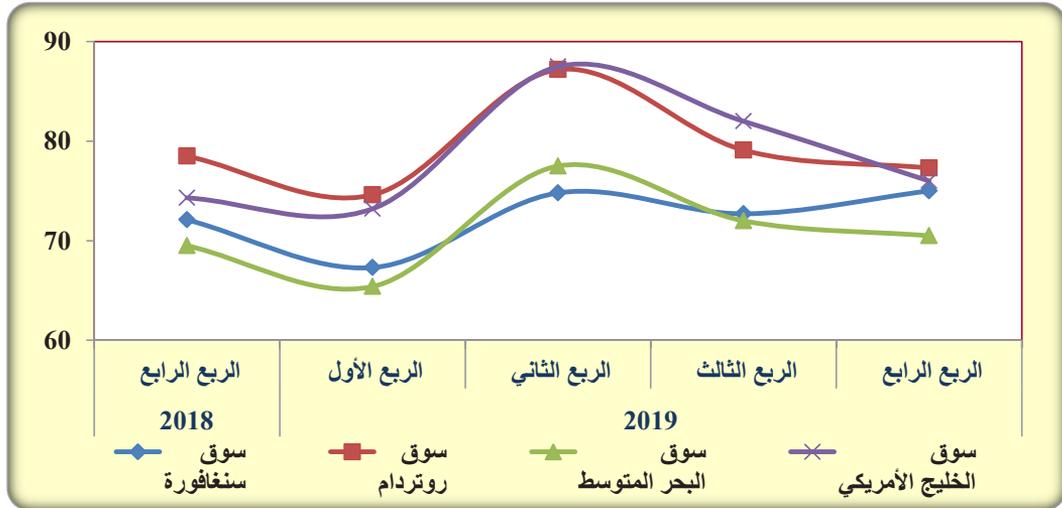
ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (7)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2018- 2019)
(دولار/برميل)

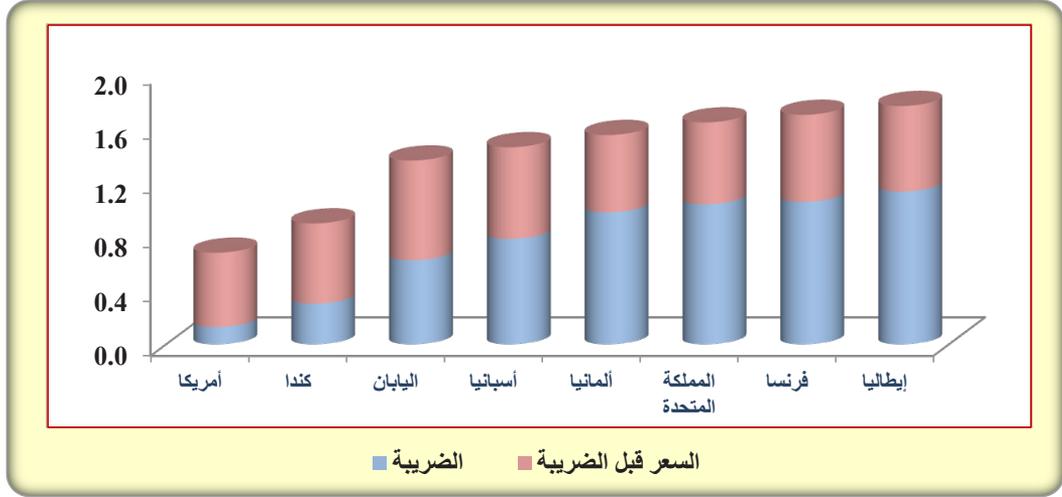


المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وعند مقارنة السعر النهائي لمنتج الغازولين في بعض الدول الصناعية الرئيسية يتضح بأنه الأقل في السوق الأمريكية بسبب نسبة الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ شكلت هذه الضرائب في شهر ديسمبر 2019 حوالي 18.8% من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 33.6% في كندا، و 45.8% في اليابان، و 53.5% في أسبانيا، وأكثر من 60% في بعض الدول الأوروبية الأخرى (فرنسا 62.1%، ألمانيا والمملكة المتحدة 63.1%، وإيطاليا 64.1%)، كما يوضح الشكل (8).



الشكل (8) نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر ديسمبر 2019 (دولار/لتر)



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، احصائيات أسعار الطاقة، يناير 2020.

2.2.1. أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الرابع من عام 2019 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في كل الأسواق الرئيسية في العالم (باستثناء سوق الخليج الأمريكي)، كما سجلت مستويات أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 79 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 1.4% بالمقارنة مع الربع السابق، وإنخفاضاً بنسبة 8.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها سوق البحر المتوسط بمتوسط سعر 78.2 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 0.7% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 8.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم سوق سنغافورة بمتوسط سعر بلغ 76.9 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 0.3% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 7.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى متوسط للأسعار وهو 74.2 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2019 بنسبة ارتفاع 0.6% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 7.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

3.2.1. أسعار زيت الوقود

ارتفعت أسعار زيت الوقود في سوق البحر المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2019 بنسبة 4.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 64.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 0.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما ارتفع متوسط السعر في سوق روتردام بنسبة 3.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 60.8 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 3.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. بينما إنخفض متوسط سعر زيت الوقود بشكل ملحوظ في كلاً من سوق سنغافورة بنسبة 30% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 42.4 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 36.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وسوق الخليج الأمريكي بنسبة 22.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 39.1 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 35% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الحاد في أسعار الشحن الذي كان له تأثير سلبي على الطلب العالمي على زيت الوقود⁸.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2019

ساد خلال الربع الرابع من عام 2019 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

1.2. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

1.1.2. الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي⁹) ارتفاعاً بنحو 1.7 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2019، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 100 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.1 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك بشكل عام إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من دول خارج أوبك وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الصناعية، كما يوضح الجدول (4) والشكل (9).

⁸ صفحة رقم 38 من التقرير.

⁹ هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الإمدادات العالمية	دول خارج أوبك	دول أوبك		
101.1	63.9	37.2	الربع الرابع	2018
99.3	63.8	35.5	الربع الأول	2019
98.6	63.8	34.8	الربع الثاني	
98.3	64.2	34.1	الربع الثالث	
100.0	65.6	34.4	الربع الرابع	
1.7	1.4	0.3	الربع الثالث	2019
(1.1)	1.7	(2.8)	الربع الرابع	2018
			التغير عن	(مليون ب/ي)

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (9)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2019 - 2018)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إمدادات دول أوبك¹⁰

ارتفعت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2019 بشكل طفيف بلغ نحو 0.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.9% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 34.4 مليون برميل/يوم، منخفضةً بنحو 2.8 مليون/برميل مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع من عام 2019، فقد بلغت حوالي 34.4%، وهو مستوى أقل من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 34.7%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 36.8%، كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 0.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق الذي سجلت خلاله أدنى مستوى لها منذ عام 2011، لتصل إلى 29.6 مليون برميل/يوم، منخفضةً بنحو 2.8 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 4.8 مليون برميل/يوم، منخفضةً بنحو 0.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

يأتي ذلك على خلفية تحسن نسبة الالتزام باتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) التي توصلت في السادس من شهر ديسمبر 2019 إلى اتفاق جديد بشأن إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق عليها. تزامناً مع الإنخفاض المستمر في إنتاج إيران النفطي ليصل إلى 2.09 مليون برميل/يوم خلال شهر ديسمبر 2019 وهو أدنى مستوى مسجل خلال ثلاثون عاماً، إنعكاساً للضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني. إضافة إلى استمرار التراجع في إمدادات فنزويلا من النفط الخام، حيث بلغ متوسط إنتاجها حوالي 859 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2019، مقارنة بنحو 864 ألف برميل/يوم خلال الربع السابق،

¹⁰ شهد شهر يناير 2019 انسحاب دولة قطر من عضوية المنظمة، ولأغراض المقارنة تتضمن إمدادات دول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2019 إمدادات دولة قطر البالغة حوالي 0.6 مليون برميل/يوم من النفط الخام و نحو 1.3 مليون برميل/يوم من سوائل الغاز الطبيعي، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.



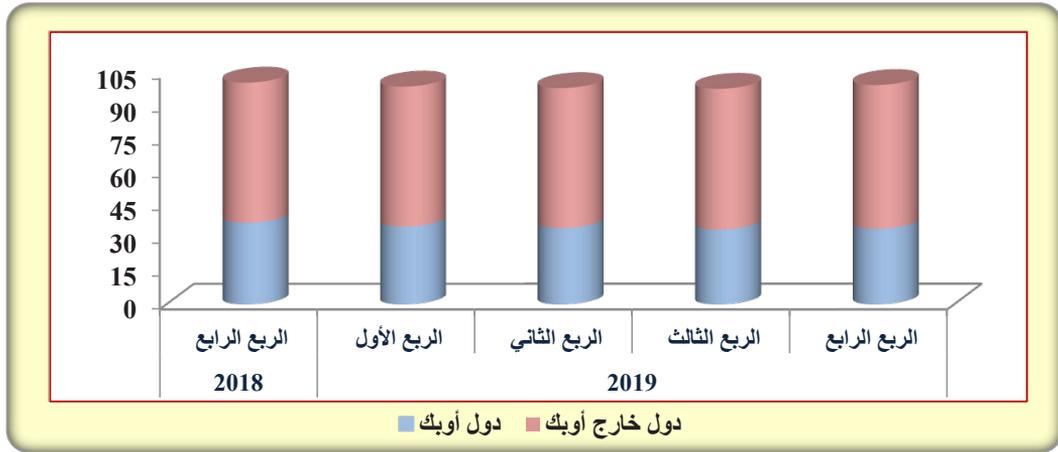
ونحو 1.289 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من نفس العام، ويعزى ذلك إلى الضغوطات الاقتصادية الأمريكية والأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

- إمدادات دول خارج أوبك

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2019 بشكل ملحوظ بلغ نحو 1.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 65.6 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 1.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (10)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2018- 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الإرتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2019 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب ارتفاع إمدادات النرويج على خلفية الزيادة الملحوظة في إنتاج حقل Johan Sverdrup و إنتهاء الصيانة في حقل Ekofisk وحقل Gullfaks.

وفي هذا السياق، تسارعت وتيرة نمو إنتاج مجموعة دول أمريكا الشمالية بأعلى معدل فصلي خلال عام 2019، حيث ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية،

ليبلغ 19.07 مليون برميل/يوم، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 710 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. تجدر الإشارة إلى أن متوسط إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام قد ارتفع خلال شهر أكتوبر 2019 بنحو 170 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 12.7 مليون برميل/يوم، وواصل ارتفاعه بعد ذلك ليصل إلى حوالي 12.9 مليون برميل/يوم في نهاية شهر نوفمبر، وهو مستوى شهري قياسي جديد، واستقر في نهاية شهر ديسمبر عند نفس مستوى الشهر السابق، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإنتاج في كلاً من ولاية Texas وولاية North Dakota.

يأتي هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه إمدادات كندا النفطية خلال الربع الرابع من عام 2019 بشكل نسبي مقارنة بالمستوى المحقق خلال الربع السابق، تزامناً مع إعادة تشغيل حقل Hibernia عقب التسرب النفطي الذي شهده، وإنهاء أعمال الصيانة في حقل Hebron. وهنا تجدر الإشارة إلى انخفاض إنتاج الخام الكندي الثقيل منذ شهر يناير 2019 بموجب قيود الإنتاج التي فرضتها حكومة مقاطعة Alberta الكندية لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية. كما ارتفعت إمدادات المكسيك النفطية وبخاصة خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2019، على خلفية زيادة إنتاج حقل Ku-Maloob-Zaap (KMZ) بعد تراجعه خلال شهر أكتوبر نتيجة الصيانة الدورية، يأتي ذلك إلى جانب بدء الإنتاج من حقول جديدة في النصف الثاني من عام 2019.

ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 150 ألف برميل/يوم، وذلك على خلفية زيادة إنتاج البرازيل خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث ارتفع إلى نحو 2.96 مليون ب/ي خلال شهر أكتوبر 2019، نتيجة الإنتاج المتزايد من حقل Lula. واستمر الإنتاج في الارتفاع خلال شهر نوفمبر 2019 ليصل إلى 3.09 مليون ب/ي، نتيجة ارتفاع الإنتاج في كل من المنصات العائمة "P-74 و P-75 و P-76" وحقلي Lula و Búzios، وبدء التشغيل والإنتاج من حقل Berbigao. وواصل ارتفاعه خلال شهر ديسمبر مسجلاً رقم قياسي جديد وهو 3.11 مليون ب/ي، وذلك وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن الوكالة الوطنية للبترول والغاز الطبيعي والوقود الحيوي (ANP) وشركة Petrobras البرازيلية.



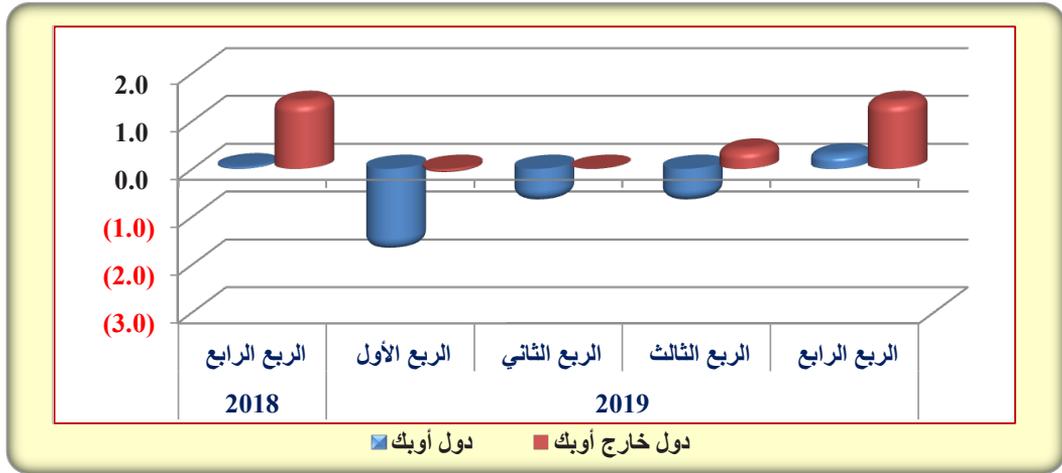
وتزامناً مع التمديد الأخير لإتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) ارتفع مستوى الإمدادات النفطية من روسيا خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 30 ألف برميل/ يوم فقط مقارنة بالربع السابق ليلعب نحو 11.5 مليون برميل/ يوم، ويعزى جزء من هذا الارتفاع إلى زيادة إنتاج متكثفات الغاز¹¹ في ظل تأهب روسيا لفصل الشتاء، وفي هذا السياق تُقدر إمدادات روسيا النفطية خلال عام 2019 بنحو 11.44 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى منذ عام 1987. في حين ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 40 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

كما ارتفعت الإمدادات النفطية من دول أوروبا الصناعية بشكل ملحوظ بلغ نحو 380 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2019، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج النرويج من حوالي 1.78 مليون برميل/يوم في شهر أكتوبر ليصل إلى حوالي 2.1 مليون برميل/يوم في شهر ديسمبر، وهو أعلى مستوى له خلال العام، وذلك على خلفية الزيادة السريعة غير المتوقعة في إمدادات النفط الخام من حقل Johan Sverdrup وإنهاء الصيانة في حقل Ekofisk وحقل Gullfaks، إلى جانب ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المسيل خلال فصل الشتاء. وفي هذا السياق يذكر أن إنتاج النفط النرويجي قد إنخفض إلى أقل مستوى له على الإطلاق وهو 1.4 مليون برميل/يوم خلال شهر يونيو 2019. وارتفع الإنتاج في المملكة المتحدة وبخاصة خلال شهر نوفمبر 2019، عقب إنقطاعات الإمدادات غير المخطط لها في حقل Buzzard الواقع في بحر الشمال وهو أكبر حقول النفط في المملكة المتحدة خلال شهر أكتوبر، وذلك على خلفية الصيانة في خطوط الأنابيب، قبل أن ينخفض الإنتاج خلال شهر ديسمبر نتيجة توقف الإمدادات من حقل Thistle.

ويوضح الشكل (11) معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2018-2019).

¹¹ يندرج إنتاج متكثفات الغاز وهو زيت خفيف، تحت إجمالي إنتاج النفط في الإحصاءات الرسمية الروسية.

الشكل (11)
التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، (2018-2019)
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة¹²، وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 346 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 4% فقط مقارنة بمستويات الربع الثالث من عام 2019 ليلبلغ مستوى قياسي جديد وهو 9.089 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 982 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 12.1% مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

يأتي ذلك تأكيداً لتوقعات بعض المصادر التي أشارت إلى أن نمو الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري سيتباطأ خلال عام 2019، رغم ارتفاعه لمستويات قياسية، وذلك على خلفية مشاكل متعلقة بالبنية التحتية، خاصة خطوط الأنابيب في "حوض Permian"، أكبر تشكيلات النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي شهد تنامي الإنتاج بصورة أسرع بكثير من قدرة البنية التحتية للمنطقة في التعامل معها. كما تم تأجيل بعض التوسعات المخطط لها لزيادة الطاقة الاستيعابية لخطوط

¹² يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، Haynesville، Eagle Ford، Bakken، Niobrara، Appalachia-Permian، وتضم (Utica and Marcellus)، بالإضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.



الأنابيب، تزامناً مع قيام شركات نفط صخري عديدة بخفض الإنفاق تحت ضغط المستثمرين، الذين طالبوا بالتركيز على تنمية الأرباح بدلاً من زيادة الإنتاج.

وفي هذا السياق، تراجع إقبال المستثمرين في الأسهم والسندات على شركات التنقيب الصغيرة والمستقلة في الولايات المتحدة، والتي كانت سبباً رئيسياً في طفرة إنتاج النفط الصخري، لتزداد عمليات الدمج بين الشركات العاملة في مجال النفط الصخري، وارتفعت حالات الإفلاس خلال عام 2019 بنسبة 50% مقارنة بالعام السابق، وذلك بأكبر وتيرة منذ عام 2016، وفقاً لبعض المصادر. كما إنخفضت تصاريح الحفر الجديدة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الرابع من عام 2019، فقد واصل إنخفاضه للربع الرابع على التوالي بنحو 81 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق ليصل إلى 735 حفارة، وهو مستوى منخفض بنحو 218 حفارة مقارنة بالربع الرابع من عام 2018. الجدير بالذكر، أن عدد الحفارات العاملة يشهد تراجعاً شهرياً متواصلاً منذ بداية عام 2019. كما يوضح الجدول (5) والشكل (12).

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2018 – 2019)

عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
953	8.107	الربع الرابع 2018
935	8.151	الربع الأول 2019
884	8.440	الربع الثاني
816	8.743	الربع الثالث
735	9.089	الربع الرابع *
(81)	0.346	الربع الثالث 2019
(218)	0.982	الربع الرابع 2018

*بيانات تقديرية

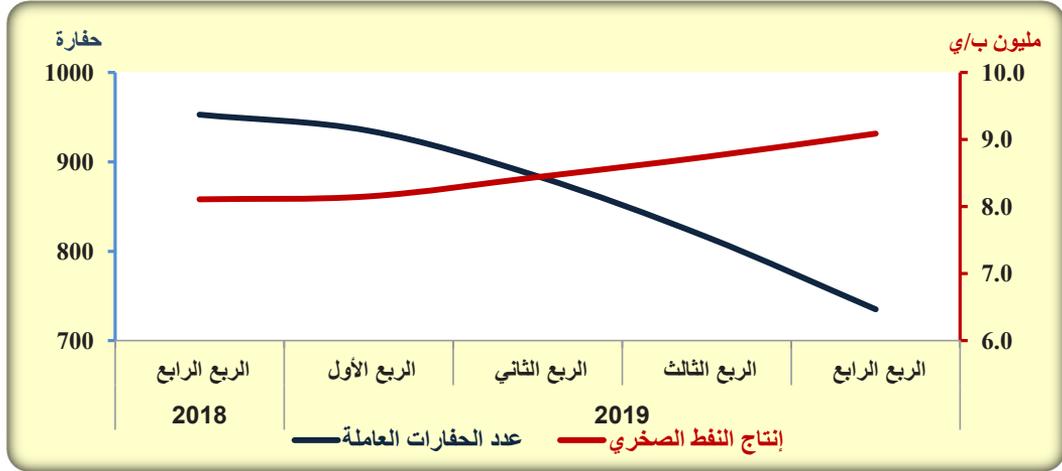
ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

.EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (12)
المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة،
(2019 – 2018)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 488 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو التراجع الفصلي الرابع لها على التوالي منذ الربع الأخير من عام 2018، ليبلغ عددها 3253 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 1038 بئر أو بنسبة تراجع تقدر بحوالي 25% مقارنة بالربع المماثل من عام 2018. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المالية التي فرضت على العديد من شركات النفط الصخري المستقلة لتقليص عمليات الحفر، ويأتي ذلك رغم العلاقة الطردية بين عدد الأبار المحفورة ومتوسط أسعار النفط الخام التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً في معدلاتها خلال الربع الرابع من عام 2019.

الجدير بالذكر، أن إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهد تراجعاً متواصلاً بنسبة تزيد عن 70% منذ الربع الثالث من عام 2014 وحتى الربع الثاني من عام 2016، وذلك انعكاساً للتراجع الذي شهدته أسعار النفط الخام ذلك الحين، كما يوضح الشكل (13).



الشكل (13)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية،
خلال الفترة (2014 – 2019)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

والجدير بالاهتمام أيضاً، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي عدد الآبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 554 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 3639 بئر، مرتفعاً بنحو 142 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض كبير في الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بنحو 386 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 7573 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 482 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

2.1.2. الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 0.5 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.5%، ليصل إلى 101.1 مليون برميل/يوم، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 1.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2018 – 2019)
(مليون برميل/يوم)

الدول الصناعية	دول العالم الاخرى	إجمالي الطلب العالمي	
48.2	51.4	99.6	الربع الرابع 2018
47.8	51.0	98.8	الربع الأول 2019
47.2	51.4	98.6	الربع الثاني
48.5	52.1	100.6	الربع الثالث
48.6	52.5	101.1	الربع الرابع
0.1	0.4	0.5	التغير عن الربع الثالث 2019
0.4	1.1	1.5	الربع الرابع 2018 (مليون ب/ي)

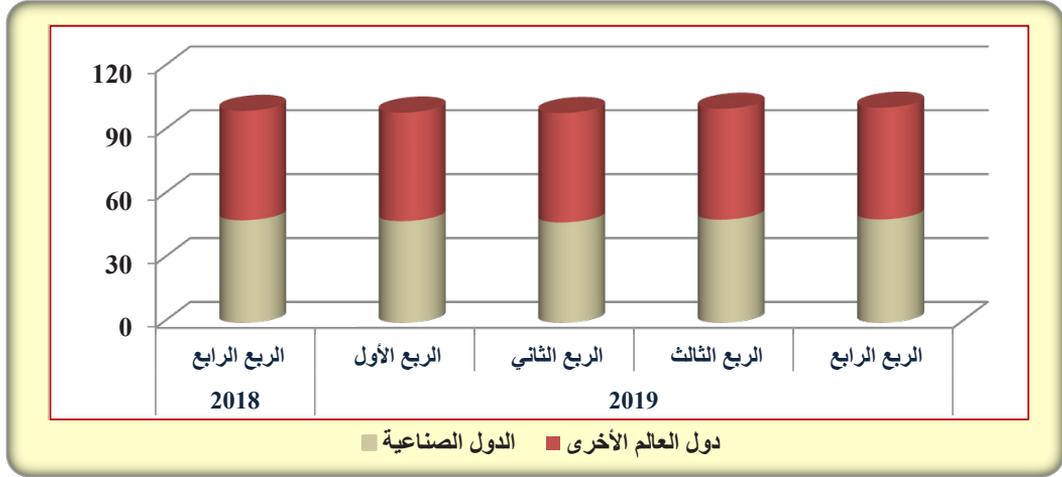
*بيانات تقديرية

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوابك.



الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2018- 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة :

- الطلب على النفط في الدول الصناعية

ارتفع طلب الدول الصناعية على النفط خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 100 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.2% فقط مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 48.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول الصناعية ارتفع طلب دول الأمريكتين بنسبة أقل من المتوقع بلغت نحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 26.2 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على النفط في الولايات المتحدة، حيث ارتفع خلال شهر أكتوبر 2019 مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 21.1 مليون برميل/يوم، وذلك بدعم من زيادة الطلب على المنتجات البترولية الخفيفة خاصة تلك المستخدمة كمواد وسيطة لصناعة البتروكيماويات، إلى جانب ارتفاع الطلب على الكيروسين ووقود الطائرات نظراً لتزايد حركة السفر. ثم إنخفاض الطلب الأمريكي خلال شهر

نوفمبر مسجلاً 20.9 مليون/يوم بدعم من إنخفاض الطلب على غالبية المنتجات البترولية ولا سيما الغازولين والبنزين والديزل وزيت الوقود الذي تأثر إلى حد ما بدفع الطقس. وفي شهر ديسمبر أرتفع الطلب المحلي الأمريكي على النفط بالتزامن مع الطلب القوي على صادرات النفط الخام.

كما ارتفع الطلب على النفط في كندا بشكل طفيف، بدعم من زيادة الطلب على كل من الكيروسين والديزل وغاز البترول المسيل وزيت الوقود المتبقي. بينما تراجع الطلب على النفط في المكسيك للربع السابع على التوالي نتيجة الإنخفاض الملحوظ في الطلب على غالبية المنتجات البترولية الرئيسية، باستثناء الناфта والديزل، نتيجة ضعف النمو الاقتصادي وزيادة معدل استبدال الوقود بسلع الطاقة الأخرى في قطاعي الصناعة والنقل.

وإنخفض طلب دول أوروبا بحوالي 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي، وذلك على خلفية إنخفاض الطلب على الناфта في المراكز الرئيسية للبترووكيماويات خاصة في ألمانيا وهولندا، إلى جانب ضعف الطلب على زيت الوقود المتبقي نتيجة استبدال الوقود.

بينما ارتفع طلب دول آسيا والمحيط الهادي بحوالي 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.1 مليون برميل/يوم، وهو نفس المستوى المسجل خلال الربع المناظر من العام الماضي، نتيجة إنتعاش الطلب على جميع فئات المنتجات البترولية تقريباً، خاصة تلك المتعلقة بأنشطة البترووكيماويات في كوريا الجنوبية، يأتي ذلك بالرغم من تراجع الطلب على احتياجات الطاقة (وبخاصة من الناфта وغاز البترول المسيل) في اليابان، على خلفية بدء تطبيق ضرائب الاستهلاك المرتفعة في الأول من شهر أكتوبر 2019 ووالاضطرابات المرتبطة بإعصار Hagibis.

كما يوضح الجدول (7) والشكل (15).



الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية
(مليون برميل/ يوم)

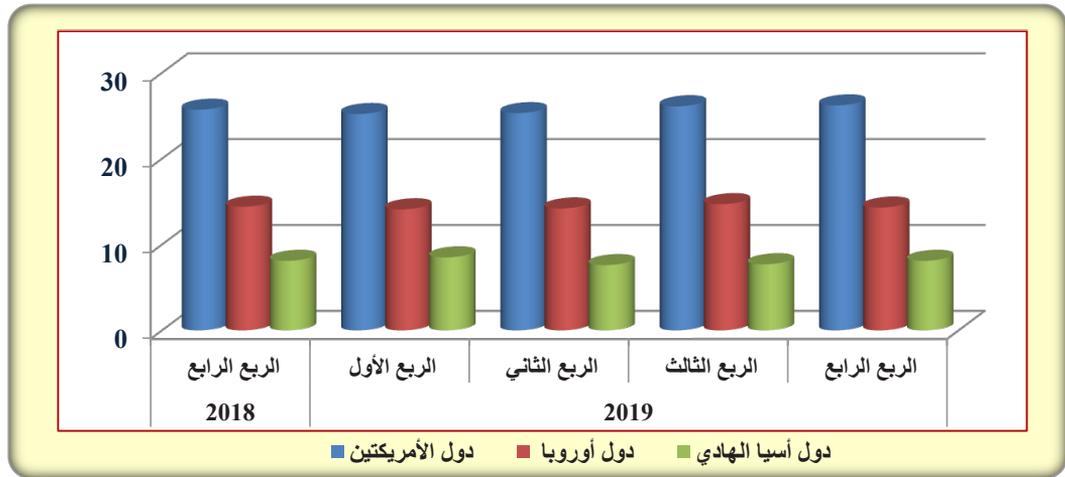
إجمالي الدول الصناعية	دول آسيا/الهادي	دول أوروبا	دول الأمريكتين	
48.2	8.1	14.4	25.7	الربع الرابع 2018
47.8	8.5	14.1	25.2	الربع الأول 2019
47.2	7.6	14.2	25.3	الربع الثاني
48.5	7.7	14.7	26.1	الربع الثالث
48.6	8.1	14.3	26.2	الربع الرابع *
0.1	0.4	(0.4)	0.1	التغير الربع الثالث 2019
0.4	-	(0.1)	0.5	عن الربع الرابع 2018

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (15)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، (2018- 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- الطلب على النفط في الدول النامية

ارتفع طلب الدول النامية على النفط خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 200 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 46.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول النامية، إنخفض الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الرابع من عام 2019 بواقع 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث استقر الطلب على النفط في الدول العربية عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق وهو 7.2 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 15.5% من إجمالي طلب الدول النامية خلال الربع الرابع من عام 2019، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما إنخفض طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.3 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص طلب الدول الآسيوية النامية فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من عام 2019 بلغ نحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 27.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 700 ألف برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

حيث ارتفع الطلب الصيني¹³، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 13.4 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2019، وهو مستوى مرتفع بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب على النفط في الصين خلال شهر أكتوبر 2019، وذلك على خلفية زيادة الطلب على الكيروسين والنافتا، إلى جانب ارتفاع الطلب على كلاً من الديزل نتيجة زيادة إنتاج الفحم والبنزين، مما عزز نشاط النقل بالشاحنات، ووقود الطائرات إنعكاساً لزيادة حركة المسافرين بنسبة 5% خلال الأسبوع الذهبي في الصين، المخصص

¹³ صفحة رقم 86 من التقرير.



لعطلة عيد العمال العالمي. وواصل الطلب الصيني على النفط ارتفاعه وبشكل أكبر من المتوقع خلال شهري نوفمبر وديسمبر، نتيجة زيادة الطلب على غاز البترول المسيل ووقود الطائرات بدعم من التوسع في قطاع البتروكيماويات وتزايد نشاط السفر الجوي خلال عطلة نهاية العام.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المخاطر الرئيسية المحيطة بأفاق نمو الطلب على النفط في الصين ترتبط بالعديد من السياسات التي تدعم خفض استهلاك الوقود واستبداله بالغاز الطبيعي والفحم. إضافة إلى حملة الصين للحد من التلوث في المدن الكبيرة التي أدت إلى انتعاش الاستثمار في النقل الكهربائي، بما في ذلك البدء في استخدام الحافلات الكهربائية، وهو ما قد يؤدي إلى خفض نمو الطلب على المنتجات النفطية.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع الطلب على النفط بشكل كبير بلغ نحو 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.1 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، إنخفض الطلب على النفط في الهند بنحو 70 ألف برميل/يوم خلال شهر أكتوبر 2019 نتيجة الأمطار الموسمية القياسية والتي أثرت على الطلب على وسائل النقل والوقود الصناعي، حيث إنخفضت شحنات زيت الغاز والديزل بأكثر انخفاض سنوي خلال ثلاث أعوام، بجانب تباطؤ النمو الاقتصادي. وفي شهر نوفمبر ارتفع الطلب على النفط في الهند بأكثر من 500 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، وهو أقوى مستوى نمو له منذ شهر مارس 2016، مسجلاً أعلى مستوى قياسي للطلب على الإطلاق، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب على جميع المنتجات البترولية (باستثناء وقود الطائرات والكيروسين وزيت الوقود المتبقي)، حيث ارتفع الطلب على غاز البترول المسيل بدعم من التطورات الإيجابية في القطاع السكني، كما حقق الطلب على الديزل مكاسب كبيرة عقب ثلاث أشهر من الإنخفاضات، ليتجاوز مستوى 2 مليون برميل/يوم للمرة الأولى، بجانب ارتفاع الطلب على البنزين رغم إنخفاض مبيعات السيارات. وفي شهر ديسمبر تراجع الطلب على النفط في الهند مقارنة بالشهر السابق، متأثراً بانخفاض الطلب على الكيروسين والديزل وزيت الوقود المتبقي.

ومن جهة أخرى، إنخفض الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.5 مليون برميل/يوم،



وهو مستوى مرتفع بنحو 20 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من عام 2018. حيث استقر الطلب على النفط في البرازيل عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 2.8 مليون برميل/يوم، تزامناً مع قوة الطلب على معظم المنتجات البترولية وبخاصة الديزل والبنزين. في حين إنخفض طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى، بنحو 400 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.7 مليون برميل/ يوم.

- الطلب على النفط في الدول المتحولة

شهد طلب الدول المتحولة على النفط ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.9 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 50 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وقد جاء هذا الارتفاع من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق التي ارتفع طلبها على النفط بحوالي 80 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع الثالث من عام 2019 ليصل إلى 5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من عام 2018، تزامناً مع ارتفاع طلب باقي الدول المتحولة بنحو 120 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. كما يوضح الشكل (16) والجدول (8).



الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الإقتصادات النامية والمتحولة)، (2018 – 2019)
(مليون برميل/ يوم)

التغير عن (مليون باي)	2019			2018			
	الربع الثالث 2019	الربع الرابع 2019	الربع الثالث 2019	الربع الثاني 2019	الربع الأول 2019	الربع الرابع 2019	
1.1	0.2	46.6	46.4	46.0	45.6	45.5	الدول النامية
0.2	-	7.2	7.2	7.2	7.2	7.0	منها الدول العربية :
0.2	-	6.1	6.1	6.1	6.1	5.9	الدول الأعضاء
-	-	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	باقي الدول العربية
0.2	(0.5)	5.3	5.8	5.1	5.5	5.2	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.4	(0.5)	12.5	13.0	12.3	12.7	12.2	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
0.7	1.1	27.6	26.5	27.2	26.5	26.9	الدول الآسيوية النامية
0.4	0.4	13.4	13.0	13.2	12.6	13.1	منها: الصين
0.2	0.6	5.1	4.5	4.8	5.0	5.0	الهند
0.2	-	9.1	9.1	9.2	8.9	8.9	الدول الأخرى
0.02	(0.4)	6.5	6.9	6.6	6.4	6.5	دول أمريكا اللاتينية
0.1	-	2.8	2.8	2.8	2.8	2.7	منها: البرازيل
(0.1)	(0.4)	3.7	4.1	3.8	3.6	3.8	الدول الأخرى
0.05	0.2	5.9	5.7	5.4	5.5	5.8	الدول المتحولة
0.03	0.08	5.0	5.0	4.7	4.7	5.0	منها: الاتحاد السوفيتي السابق
1.1	0.4	52.5	52.1	51.4	51.0	51.4	إجمالي طلب الدول النامية والمتحولة

* بيانات تقديرية

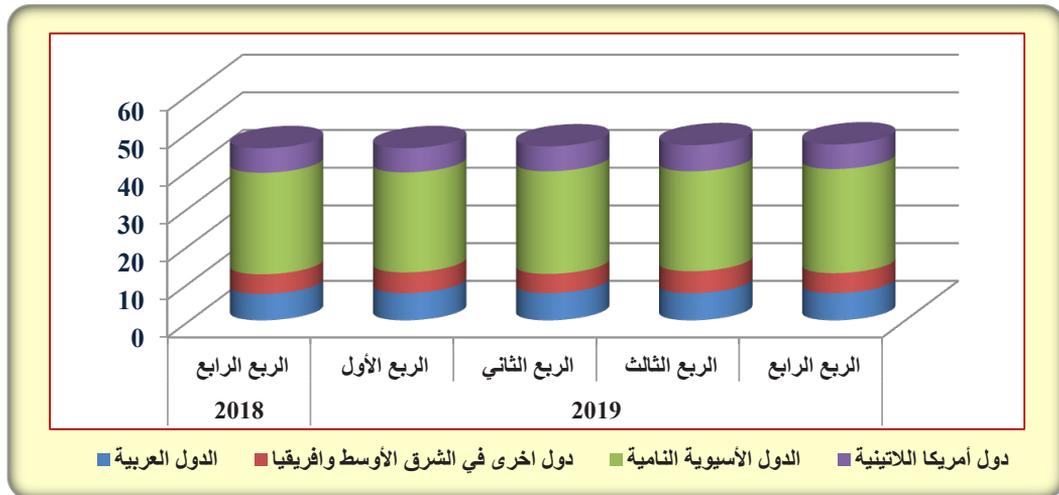
ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (16)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية، (2018 - 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

3.1.2. مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

شهد إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إنخفاضاً مقداره 28 مليون برميل، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 8.871 مليار برميل، ما يمثل ارتفاعاً بنحو 51 مليون برميل، أي بنسبة 0.6% بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

- المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية¹⁴

إنخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 21 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 2.915 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 42 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام في الدول الصناعية قد ارتفع في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 22 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.097 مليار برميل،

¹⁴ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



وهو مستوى مرتفع بنحو 15 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما إنخفض إجمالي **المخزون التجاري من المنتجات النفطية** في الدول الصناعية بمقدار 43 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.819 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 27 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

يذكر أن **المخزون التجاري النفطي في الأمريكتين** قد إنخفض بمقدار 4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.554 مليار برميل (منها 590 مليون برميل من النفط الخام و 964 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 10 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن مجموعة دول الأمريكتين، إنخفض **المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة** في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.267 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 25 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي، حيث ارتفع **المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة** بنحو 7 مليون برميل فقط مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 430 مليون برميل، وذلك على خلفية ضعف معدلات تشغيل مصافي التكرير بشكل ملحوظ خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2019، إلى جانب ارتفاع الإنتاج في كلاً من ولاية Texas وولاية North Dakota. وفي هذا السياق يذكر أن مخزونات النفط الخام الأمريكية قد ارتفعت في نهاية الأسبوع الرابع من شهر نوفمبر 2019 إلى أعلى مستوى لها منذ الأسبوع الثالث من شهر يوليو 2019 وهو 452 مليون برميل. بينما إنخفض إجمالي **المخزون التجاري من المنتجات النفطية** بمقدار 37 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 837 مليون برميل، على خلفية إنخفاض إنتاج مصافي التكرير المحلية تزامناً مع ضعف الطلب، وتوقف مصفاة "Philadelphia" عن العمل¹⁵، وتراجع معدلات التشغيل إلى أدنى مستوياتها منذ شهر سبتمبر 2017¹⁶.

أما **المخزون التجاري النفطي في الدول الأوروبية** فقد إنخفض بمقدار 8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 971 مليون برميل (منها 353 مليون برميل من النفط الخام و 619 مليون

¹⁵ صفحة رقم 86 من التقرير.

¹⁶ صفحة رقم 88 من التقرير.

برميل من المنتجات)، مرتفعاً بمقدار 42 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك تزامناً مع انخفاض المخزون التجاري من المنتجات النفطية على خلفية تراجع إنتاجية مصافي التكرير العاملة في دول أوروبا الصناعية¹⁷.

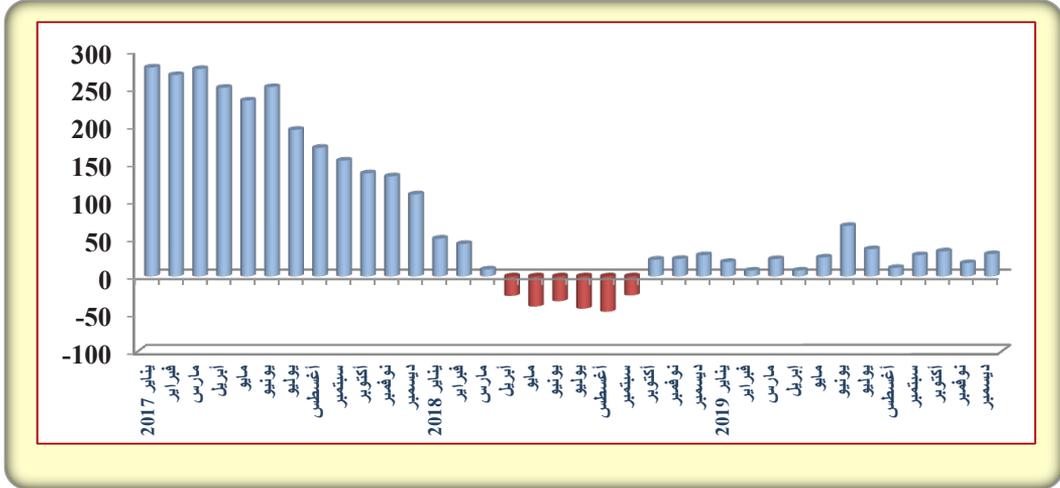
كما إنخفض **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا** (وبخاصة المخزون التجاري من النفط في اليابان) بمقدار 9 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 390 مليون برميل (منها 154 مليون برميل من النفط الخام و 236 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 10 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة¹⁸، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مستوى تلك المخزونات قد تراجعت عن متوسطها لخمس سنوات بدأً من شهر أبريل وحتى شهر سبتمبر 2018، قبل أن تزيد عن هذا المتوسط مجدداً، لتصل الزيادة إلى نحو 28 مليون برميل في شهر ديسمبر 2018. وتزامناً مع دخول تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) حيز التنفيذ في شهر يناير 2019، تراجعت هذه الزيادة لتصل إلى نحو 7.6 مليون برميل فقط في شهر أبريل، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ بعد ذلك، على الرغم من استمرار الالتزام القوي بتلك التعديلات، مسجلة 67 مليون برميل في شهر يونيو 2019. وانعكس قرار دول (أوبك +) بتمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس 2020 على المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تراجعت الزيادة عن متوسط السنوات الخمس السابقة لتصل إلى 29.5 مليون برميل في شهر ديسمبر 2019، مقارنة بزيادة بلغت نحو 278 مليون برميل عند بدء دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ أي في شهر يناير 2017، كما يوضح الشكل (17).

¹⁷ صفحة رقم 90 من التقرير.
¹⁸ يتجه هذا المتوسط المتحرك نحو الارتفاع من شهر إلى آخر، وذلك لدخول الفترة التي تزايدت فيها المخزونات بالفعل ضمن النطاق الحسابي للمتوسط.



الشكل (17)
تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عن متوسطها لخمس سنوات، خلال الفترة (يناير 2017 – ديسمبر 2019)
(مليون برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- المخزون التجاري العالمي¹⁹

إنخفض **المخزون التجاري النفطي في بقية دول العالم** في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.974 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 61 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى إجمالي **المخزون التجاري العالمي** إنخفاضاً بنحو 24 مليون برميل خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.889 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 103 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

¹⁹ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

- المخزون على متن الناقلات

إنخفض **المخزون التجاري النفطي على متن الناقلات** في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 1 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1158 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 47 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

- المخزون الاستراتيجي

إنخفض **المخزون الاستراتيجي** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.824 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 5 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وقد إنخفض **المخزون الاستراتيجي الأمريكي**²⁰ في نهاية الربع الرابع من عام 2019 بنحو 10 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 635 مليون برميل (385 مليون برميل من الخام الثقيل عالي الكبريت و 250 مليون برميل من الخام الأمريكي الخفيف)، منخفضاً بنحو 15 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية الربع المماثل من العام الماضي. تجدر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية قد عرضت 10 مليون برميل من النفط العالي الكبريت من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي للتسليم في الفترة بين الأول من شهر أكتوبر والثلاثون من شهر نوفمبر 2019. وفي هذا السياق، يذكر أنه خلال الأعوام القليلة الماضية، سمح الكونجرس الأمريكي ببيع نحو 290 مليون برميل لتمويل الميزانية الاتحادية، وذلك بهدف خفض حجم المخزون إلى نحو 410 مليون برميل بحلول نهاية عام 2027.

- إجمالي المخزون العالمي²¹

إنخفض **إجمالي المخزون العالمي** في نهاية الربع الرابع من عام 2019 إلى 8.871 مليار برميل مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 28 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 51 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (18).

²⁰ يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

²¹ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.



الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

التغير عن (مليون برميل)		2019		2018	المنطقة
الربع الرابع 2018	الربع الثالث 2019	الربع الرابع*	الربع الثالث	الربع الرابع	
10	(4)	1554	1558	1544	الأمريكتين
25	(30)	1267	1297	1242	منها : الولايات المتحدة الأمريكية
42	(8)	971	979	929	أوروبا
(10)	(9)	390	399	400	آسيا/الهادي
42	(21)	2915	2936	2873	إجمالي الدول الصناعية
61	(3)	2974	2977	2913	بقية دول العالم
103	(24)	5889	5913	5786	إجمالي المخزون التجاري**
(47)	(1)	1158	1159	1205	المخزون على متن الناقلات
(5)	(3)	1824	1827	1829	المخزون الاستراتيجي منه :
(14)	(10)	635	645	649	المخزون الاستراتيجي الأمريكي
51	(28)	8871	8899	8820	إجمالي المخزون العالمي
1.7	-	61.2	61.2	59.5	كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)

* بيانات تقديرية.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

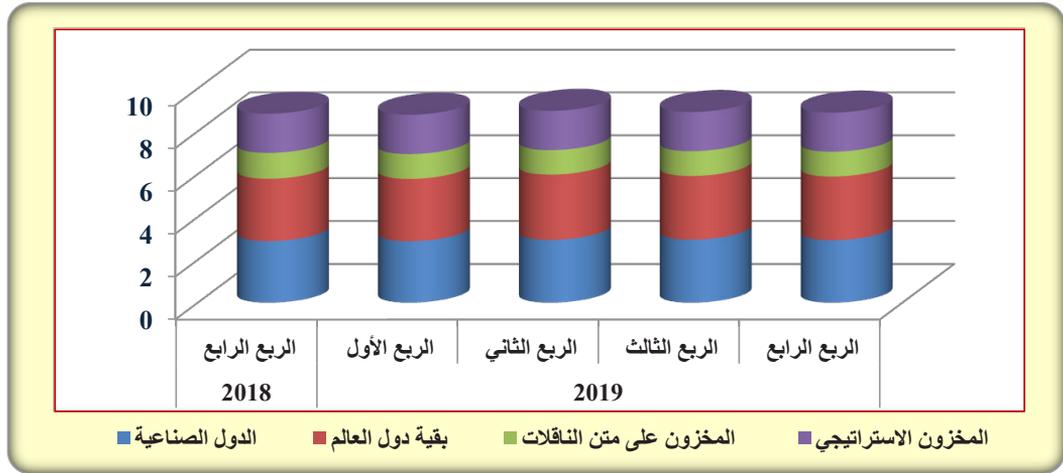
ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

Oil Market Intelligence -

الشكل (18)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2018 - 2019)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن **كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية** في نهاية الربع الرابع من عام 2019 قد بلغت حوالي 61.2 يوم من الاستهلاك، وهو نفس المستوى المسجل في نهاية الربع السابق، و أعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 59.5 يوم من الاستهلاك.

2.2. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

1.2.2. عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل التي تآثرت بها أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2019، قرار وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على وحدات تابعة لشركة الملاحة البحرية الصينية، وتراجع حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عقب الإعلان عن توصل الطرفين إلى اتفاقية مؤقتة للمرحلة الأولى في الثالث عشر من شهر ديسمبر 2019، إلى جانب استمرار الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على الصادرات النفطية من كلاً من إيران وفنزويلا، وتلاشي حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.



2.2.2. الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بالتباين في أداء الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2019، فقد تحول الارتباط العكسي بين أسعار النفط الخام و الدولار الأمريكي إلى ارتباط طردي خلال شهر أكتوبر 2019، وهو أمر نادراً ما يحدث، ويستمر حدوثه لفترة قصيرة من الزمن، نتيجة تزامن حدوث عدة عوامل متداخلة منها ما له علاقة بأساسيات سوق النفط ومنها ما ليس له علاقة بها، حيث إنخفضت أسعار النفط تزامناً مع إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية، رغم ارتفاعه النسبي مقابل الين الياباني والفرنك السويسري، إلى جانب إنخفاضه مقابل عملات أكبر اقتصادات الأسواق الناشئة، وذلك على خلفية تراجع حدة التوترات حول التجارة، وقرب التوصل إلى إتفاق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واستمرار تخفيف السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي من خلال خفض سعر الفائدة. وفي شهر نوفمبر ارتفعت أسعار النفط الخام تزامناً مع التباين الملحوظ في أداء الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية وعملات الأسواق الناشئة. وعاد الارتباط بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي إلى طبيعته العكسية في شهر ديسمبر 2019، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام تزامناً مع إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية وعملات الأسواق الناشئة بشكل عام.

3.2.2. نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً كبيراً في تباين إتجاهات أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019، فقد إنخفضت أسعار النفط في شهر أكتوبر 2019 بدعم من تزايد المخاوف بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ومن ثم تراجع الطلب على النفط، وبخاصة في الصين، على خلفية استمرار التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، وفي هذا السياق، أظهرت بيانات لجنة تداول العقود الآجلة²² للسلع الأساسية في شهر أكتوبر 2019 أن المراهات الصافية على ارتفاع أسعار الخام الأمريكي من قبل صناديق التحوط والمستثمرين الآخرين المضاربين تقل عن أعلى مستوياتها منذ شهر أبريل من نفس العام. وخلال شهر نوفمبر ارتفعت أسعار النفط تزامناً مع الرؤية الإيجابية للمضاربين والمستثمرين بشأن آفاق نمو أسعار النفط والتي جاءت بفضل مؤشرات على إحراز تقدم في محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين، واستمرت الرؤية الإيجابية للمضاربين والمستثمرين خلال

²² عقود يتم الاتفاق من خلالها على تبادل كمية محددة من النفط بسعر محدد في تاريخ محدد، وهي الطريقة الأكثر استخداماً لشراء وبيع النفط.

شهر ديسمبر 2019، حيث طغى توصل دول (أوبك +) إلى إتفاق بشأن إجراء خفض إضافي على الإنتاج بدأ من عام 2020 على بعض المخاوف بشأن توقعات الطلب، وعززت صناديق التحوط من رهاناتها لارتفاع أسعار النفط الخام لأعلى مستوى في أكثر من سبعة أشهر.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

1.3. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 536 ألف ب/ي أي بنسبة 7.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 6.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. كما إنخفضت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 68 ألف ب/ي أي بنسبة 2.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 452 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وبالنسبة لمصادر الواردات من النفط الخام، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 79.8% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بحوالي 68% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد ظلت كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة بنسبة 59% من إجمالي وارداتها من النفط الخام مقارنة بنسبة 51% خلال الربع المماثل من العام السابق.

واستحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 20.2% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بحوالي 32% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنحو 12.4% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 19.8% خلال الربع المماثل من العام السابق.



أما فيما يخص **مصادر الواردات من المنتجات النفطية**، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 95.9% من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بحوالي 84.6% خلال الربع المماثل من العام السابق. وتعد كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة باحتياجاتها من المنتجات النفطية حيث وصلت النسبة إلى 27.2% من إجمالي وارداتها من المنتجات النفطية مقارنة بنسبة 28.3% خلال الربع المماثل من العام السابق.

بينما استحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 4.1% فقط من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بحوالي 15.4% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوبك بنحو 3.1% من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 11.4% خلال الربع المماثل من العام السابق، **كما يوضح الجدول (10) والشكلين (19) و (20).**

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى استمرار توقف واردات الولايات المتحدة النفطية من فنزويلا خلال الربع الرابع من عام 2019، وذلك على خلفية الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة في فنزويلا والتي دخلت حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من شهر أبريل 2019، مقابل استحواذ فنزويلا على حصة بلغت حوالي 6.9% و 3.3% من إجمالي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية على الترتيب خلال الربع المماثل من العام السابق.

الجدول (10)

مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، (2018-2019)
(مليون برميل / يوم)

المنتجات النفطية				النفط الخام			
الربع الرابع 2019*		الربع الرابع 2018		الربع الرابع 2019*		الربع الرابع 2018	
النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية
4.1	0.1	15.4	0.3	20.2	1.3	32.0	2.4
دول أوبك				دول أوبك			
3.1	0.1	11.4	0.2	12.4	0.8	19.8	1.5
الدول الأعضاء في أوابك				الدول الأعضاء في أوابك			
1.0	0.01	4.0	0.1	7.8	0.5	12.2	0.9
دول أوبك غير العربية				دول أوبك غير العربية			
95.9	2.2	84.6	1.5	79.8	5.0	68.0	5.1
دول خارج أوبك				دول خارج أوبك			
27.2	0.6	28.3	0.5	59.0	3.7	51.0	3.8
كندا				كندا			
23.7	0.5	10.0	0.2	9.1	0.6	8.3	0.6
روسيا				المكسيك			
6.1	0.1	4.1	0.1	3.6	0.2	3.0	0.2
كوريا الجنوبية				كولومبيا			
3.8	0.1	3.2	0.1	8.1	0.5	5.7	0.4
هولندا				باقي دول العالم			
3.6	0.1	4.3	0.1				
المملكة المتحدة							
3.3	0.1	2.4	0.04				
المكسيك							
3.1	0.1	2.4	0.04				
الهند							
3.0	0.1	1.9	0.03				
أستراليا							
2.6	0.1	3.0	0.05				
البرازيل							
2.5	0.1	2.8	0.05				
كولومبيا							
1.5	0.03	1.9	0.03				
فرنسا							
1.5	0.03	1.7	0.03				
مصر							
1.4	0.03	1.0	0.02				
اليابان							
1.4	0.03	3.2	0.06				
بلجيكا							
1.2	0.03	2.0	0.04				
النرويج							
1.1	0.03	1.7	0.03				
بيرو							
0.5	0.01	0.8	0.01				
الصين							
8.4	0.3	9.9	0.3				
باقي دول العالم							
2.3		1.8		6.3		7.5	
إجمالي واردات				إجمالي واردات			

*بيانات تقديرية

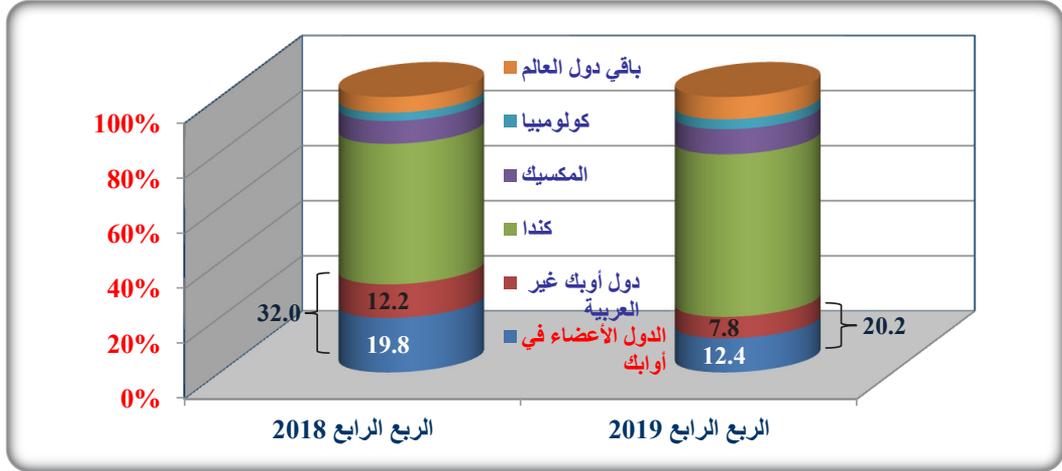
المصدر:

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).



الشكل (19)

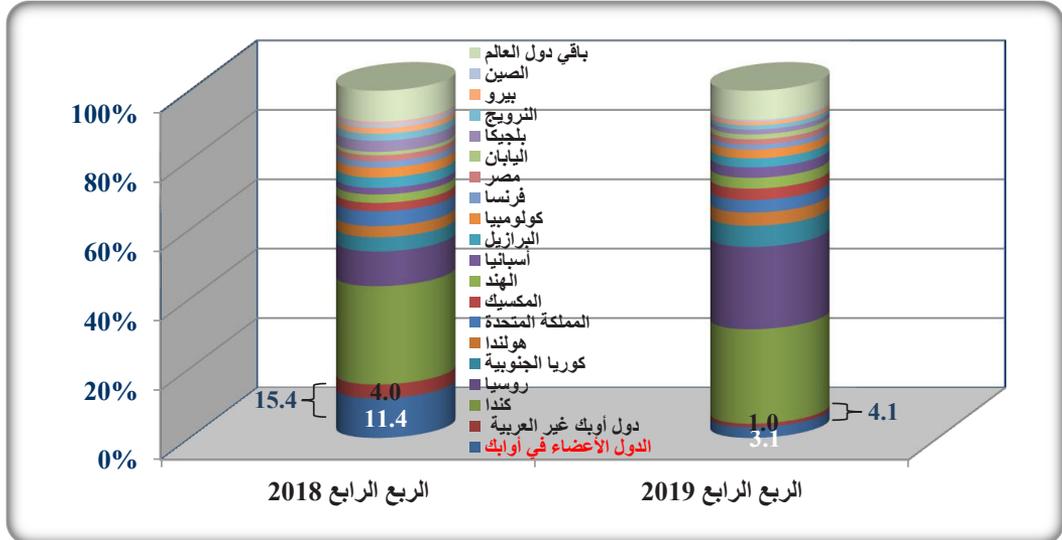
مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، (2018 - 2019)
(%)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (20)

مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، (2018 - 2019)
(%)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

وعلى جانب **الصادرات**، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 458 ألف ب/ي، أي بنسبة 15.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 3.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. كما ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بنحو 132 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 187 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبالنسبة **لوجهة الصادرات من النفط الخام**، تأتي كندا في المرتبة الأولى بنسبة 15.1% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بنسبة 17.15% خلال الربع المماثل من العام السابق، بينما تراجعت كوريا الجنوبية إلى المرتبة الثانية بنسبة 13%، ثم تأتي هولندا في المرتبة الثالثة بنسبة 10.4%، وبلغت نسبة الصين 1% فقط، بعد أن كانت أكبر مستوردي النفط الخام من الولايات المتحدة، ويعزى ذلك إلى استمرار التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين، بالرغم من تراجع حديثها على خلفية التقدم الملحوظ في المفاوضات بين الطرفين. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى توقف صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام إلى الصين خلال الفترة (أغسطس – أكتوبر) 2018 وخلال شهر يناير 2019، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة معلومات الطاقة الأمريكية.

أما فيما يخص **وجهة الصادرات من المنتجات النفطية**، تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الأولى بنسبة 23.1% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بنسبة 19.2% خلال الربع المماثل من العام السابق، تليها المكسيك بنسبة 22.6% مقارنة بنسبة 21.9% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد استحوذت دول أمريكا اللاتينية على حوالي 15.6%، واستحوذت الدول الأوروبية وكندا على حوالي 11.5% لكلاً منهما، كما يوضح الجدول (11) والشكلين (21) و(22).



الجدول (11)
وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، (2018-2019)
(مليون برميل / يوم)

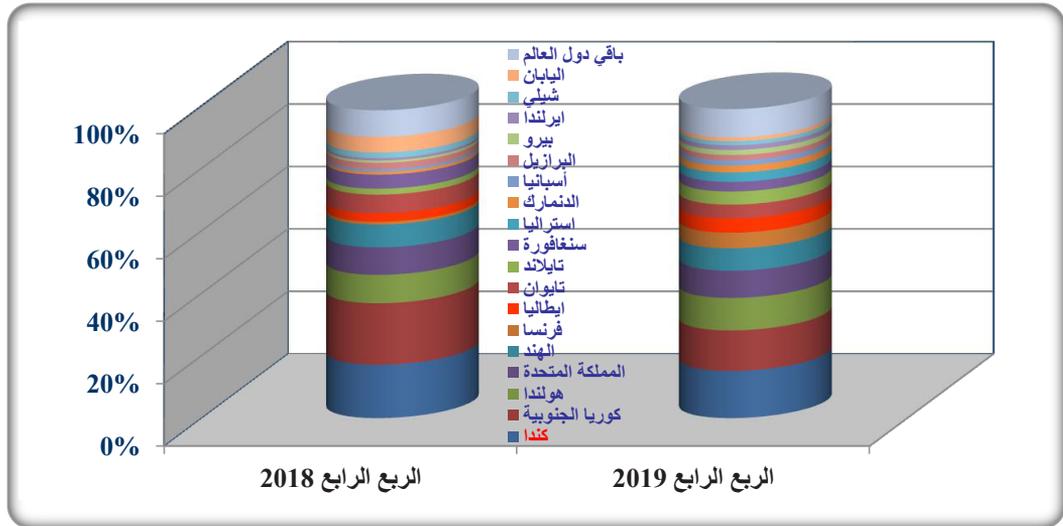
المنتجات النفطية				النفط الخام				
الربع الرابع *2019		الربع الرابع 2018		الربع الرابع *2019		الربع الرابع 2018		
النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	الكمية	
23.1	1.2	19.2	1.0	15.1	0.5	17.1	0.4	كندا
22.6	1.2	21.9	1.2	13.0	0.4	19.7	0.5	كوريا الجنوبية
15.6	0.8	20.5	1.1	10.4	0.4	9.1	0.2	هولندا
11.5	0.6	15.3	0.8	8.7	0.3	8.8	0.2	المملكة المتحدة
11.5	0.6	9.1	0.5	7.2	0.2	7.3	0.2	الهند
15.7	0.8	14.0	0.8	5.0	0.2	0.9	0.02	فرنسا
				4.6	0.2	2.7	0.1	إيطاليا
				4.4	0.1	6.0	0.1	تايوان
				4.2	0.1	1.9	0.05	تايلاند
				3.1	0.1	4.5	0.1	سنغافورة
				3.0	0.1			استراليا
				2.2	0.1	0.9	0.02	الدنمارك
				1.7	0.1	0.9	0.02	أستراليا
				1.7	0.1	2.0	0.05	البرازيل
				1.6	0.05	0.7	0.02	بيرو
				1.5	0.05	0.8	0.02	أيرلندا
				1.3	0.04	1.8	0.04	شيلي
				1.2	0.04	5.0	0.1	اليابان
				1.0	0.03	1.4	0.03	الصين
				9.1	0.3	8.5	0.2	باقي دول العالم
								إجمالي الصادرات
	5.3		5.4		3.4		2.4	إجمالي الصادرات

* بيانات تقديرية

المصدر:

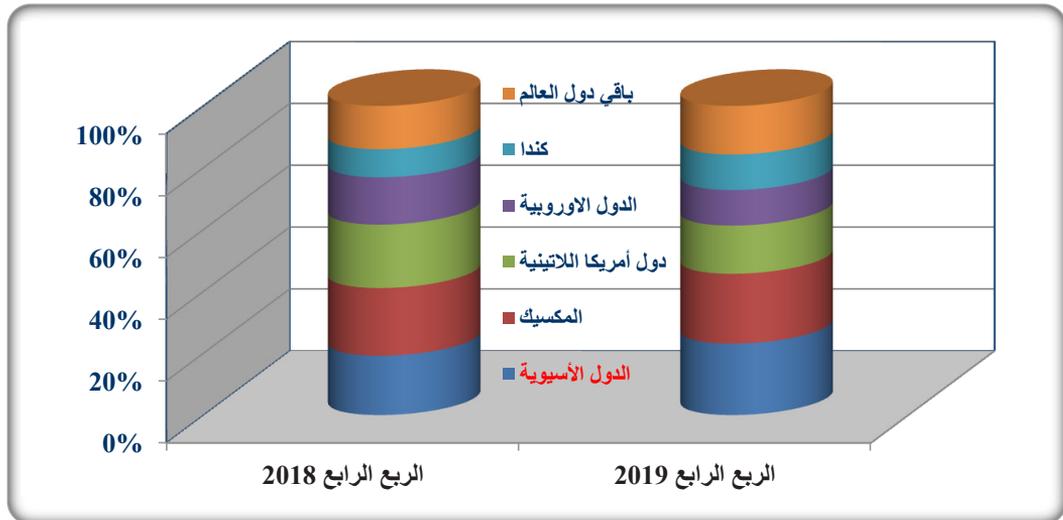
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (21)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، (2018 - 2019)
(%)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (22)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، (2018 - 2019)
(%)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).



وبذلك أصبحت الولايات المتحدة مصدر صافي للنفط خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث حققت صافي صادرات نفطية بلغت نحو 79 ألف ب/ي، مقارنة بصافي واردات نفطية بلغت نحو 1.1 مليون ب/ي خلال الربع السابق، ونحو 1.5 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي صادراتها من المنتجات النفطية، تزامناً مع التراجع المستمر في صافي وارداتها من النفط الخام، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13).

الجدول (12)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة	
4.6	10.0	5.2	الربع الرابع 2018
4.6	9.9	4.3	الربع الأول 2019
4.5	10.0	4.1	الربع الثاني
4.5	9.9	3.9	الربع الثالث
4.6	10.8	2.9	الربع الرابع *
0.100	0.967	(0.994)	التغير عن الربع الثالث 2019
-	0.800	(2.161)	(مليون ب/ي) الربع الرابع 2018

الجدول (13)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة	
(0.565)	0.233	(3.6)	الربع الرابع 2018
(0.301)	(0.100)	(2.8)	الربع الأول 2019
(0.340)	0.067	(2.9)	الربع الثاني
(0.483)	(0.017)	(2.8)	الربع الثالث
(0.472)	(0.167)	(3.0)	الربع الرابع *
0.010	(0.150)	(0.199)	التغير عن الربع الثالث 2019
0.092	(0.400)	0.639	(مليون ب/ي) الربع الرابع 2018

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. Ministry of Petroleum & Natural Gas, India -
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). General Administration of Customs, China -

2.3. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 967 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 10.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 800 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد أشارت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام خلال شهر نوفمبر 2019 إلى 11.1 مليون ب/ي وهو رقم قياسي شهري، على خلفية ارتفاع معدلات تشغيل المصافي لاستهلاك حصص التوريد السنوية. كما أشارت البيانات إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام خلال عام 2019 إلى 506 مليون طن، أي بزيادة بلغت نحو 9.5% مقارنة بالعام الماضي، مسجلة مستوى قياسي للعام السابع عشر على التوالي، يأتي ذلك بدعم من نمو الطلب على النفط من المصافي الجديدة.

واستمر تراجع واردات الصين من النفط الخام الإيراني خلال الربع الرابع من عام 2019، وذلك على خلفية الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على صادرات النفط الإيرانية في شهر نوفمبر 2018، والتي كانت الصين قبلها من أكبر المشترين للنفط الإيراني بنحو 700 ألف ب/ي. وفي هذا السياق، أظهرت البيانات الجمركية أن إجمالي واردات الصين من النفط الخام الإيراني خلال عام 2019 قد تراجع بنحو النصف مقارنة بالعام السابق.

في المقابل واصلت المملكة العربية السعودية احتفاظها بمركزها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين، حيث بلغت واردات الصين من النفط الخام السعودي خلال شهر ديسمبر 2019 نحو 1.65 مليون ب/ي، ليصل إجمالي واردات الصين من النفط الخام السعودي خلال عام 2019 إلى 1.67 مليون ب/ي، وهو مستوى قياسي جديد، وذلك وفقاً لأحدث البيانات الجمركية.

كما ارتفعت واردات الصين من المنتجات النفطية بحوالي 183 ألف ب/ي، أي بنسبة 13.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 1.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق بالصادرات، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019. في حين ارتفعت صادراتها من المنتجات النفطية بشكل ملحوظ بلغ حوالي 333



ألف ب/ي، أي بنسبة 25% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 1.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.5 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك ارتفع صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 817 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.3% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 10.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.5 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما آنفاً.

3.3. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الهند من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.6 مليون ب/ي، وهو نفس مستوى الربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفعت واردات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 194 ألف ب/ي، أي بنسبة 22% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 276 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في الواردات من زيت الوقود والديزل والغازولين نتيجة الارتفاع في مبيعات السيارات خلال شهر ديسمبر 2019 مقارنة بالشهر السابق، وفي هذا السياق، بلغ متوسط واردات الهند من المنتجات النفطية حوالي 1 مليون ب/ي خلال عام 2019، أي بزيادة قدرها 26% عن العام السابق، وفقاً لبيانات وزارة النفط والغاز الطبيعي في الهند.

وفيما يتعلق بالصادرات، ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 184 ألف ب/ي، أي بنسبة 13.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 183 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك يرتفع صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 110 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.8% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 4.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 93 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما سابقاً.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تراجع أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية بشكل عام خلال الربع الرابع من عام 2019، وفي هذا السياق، أظهرت أسواق المنتجات النفطية العالمية أداءً متبايناً خلال شهر أكتوبر، حيث واصلت هوامش تكرير مصافي النفط العاملة في الولايات المتحدة ارتفاعها، وتعافت إلى حد ما في أوروبا، في حين إنخفضت هوامش تكرير المصافي العاملة في آسيا إلى أدنى مستوى لها منذ عدة أعوام، يأتي ذلك تزامناً مع أعمال صيانة المصافي في حوض الأطلسي وتحسن أسواق الناقتا في كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا، إلى جانب تأثر الأسواق الآسيوية بارتفاع مستويات مخزون المنتجات في سنغافورة على خلفية الإضافات الجديدة لسعة مصافي التكرير في الصين، وتأثر أسواق زيت الوقود وبخاصة في آسيا بارتفاع أسعار الشحن إلى مستويات قياسية على خلفية قرار وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على وحدات تابعة لشركة الملاحة البحرية الصينية.

وخلال شهر نوفمبر فقدت أسواق المنتجات النفطية قوتها نتيجة تعافي استهلاك مصافي التكرير في أعقاب موسم الصيانة الذي أدى إلى زيادة المعروض من المنتجات، مما تسبب في عكس اتجاه هوامش التكرير في جميع مراكز التداول الرئيسية، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الخام متأثراً بأسعار الشحن المرتفعة.

واستمر تراجع أسواق المنتجات النفطية خلال شهر ديسمبر 2019 تزامناً مع ارتفاع أسعار المواد الخام إلى جانب الارتفاع الكبير في مستويات المخزون، وضعف أداء سوق الغاز خلال فصل الشتاء، وبخاصة في حوض الأطلسي. وأظهرت أسواق زيت الوقود عالي المحتوى الكبريتي، مكاسب طفيفة في المراكز التجارية الأمريكية وسنغافورة بدعم من انخفاض المعروض، في حين سجلت أسعار زيت الوقود منخفض المحتوى الكبريتي مستويات عالية، يأتي ذلك قبل شهر واحد من تطبيق القواعد الجديدة للمنظمة البحرية الدولية 2020 (IMO) بشأن الوقود البحري منخفض المحتوى الكبريتي.



هذا وقد إنخفضت كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 1.2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.9 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 58 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.1% فقط مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، إنخفضت كميات النفط الخام المستهلك في مصافي الدول الصناعية خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 37.7 مليون برميل/ يوم، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى توقع إنخفاض إجمالي كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي الأمريكية خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق، وهو الإنخفاض الأول منذ الأزمة المالية العالمية، ويعزى جزء من هذا الإنخفاض إلى ضعف الطلب، وتوقف مصفاة "Philadelphia" عن العمل، وهي أكبر وأقدم مصفاة نفطية عن الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وتبلغ طاقتها الإنتاجية 335 ألف برميل/يوم، وذلك على خلفية الحريق الهائل الذي إجتاحتها في الحادي والعشرين من شهر يونيو 2019.

بينما ارتفعت كميات النفط الخام المستهلك في مصافي الدول النامية والمتحولة بنحو 353 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.9% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 45.3 مليون برميل/ يوم، على خلفية الإضافات الجديدة لسعة مصافي التكرير في الصين، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ارتفاع كميات النفط الخام المستهلك في المصافي الصينية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 13.8 مليون برميل/يوم خلال شهر ديسمبر 2019، تزامناً مع بدء تشغيل مصفائين جديدين للنفط، كما يوضح الجدول (14) والشكل (23).

الجدول (14)
تطور متوسط كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، (2018 – 2019)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	التغير عن (مليون ب/ي)		2019		2018
	الربع الثالث 2019	الربع الرابع 2018	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الرابع
الدول الصناعية :	(1.343)	(0.754)	37.7	39.1	38.5
الأمريكتين	(0.882)	(0.465)	18.9	19.8	19.4
أوروبا	(0.261)	0.077	12.2	12.5	12.2
آسيا/الهادي	(0.100)	(0.166)	6.7	6.8	6.9
الدول النامية والمتحوّلة:	0.353	0.796	45.3	44.9	44.5
الدول الآسيوية النامية	0.371	0.939	24.1	23.7	23.1
دول الشرق الأوسط	-	(0.200)	7.9	7.9	8.1
دول أمريكا اللاتينية	(0.144)	(0.197)	3.4	3.5	3.6
دول الاتحاد السوفيتي السابق	0.100	0.100	7.2	7.1	7.1
أخرى**	0.026	(0.046)	2.7	2.7	2.8
الإجمالي العالمي	(0.990)	(0.058)	82.9	83.9	83.0

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

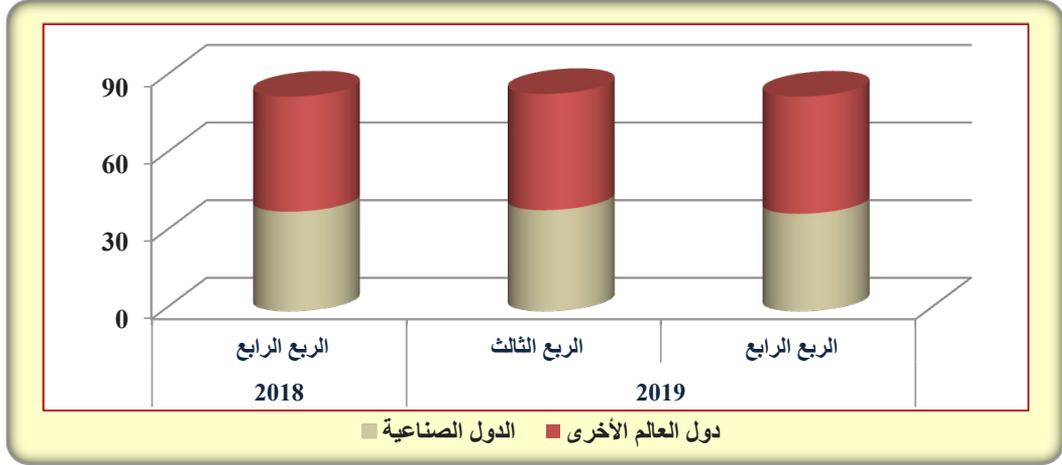
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Intelligence, various issues.



الشكل (23)
التطورات في متوسط كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، (2019 - 2018)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

وفيما يخص معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، فقد تراجعت خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 2.1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 81.8%، وهو مستوى منخفض بنحو 2.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أن معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفعت خلال شهر يونيو 2018 إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1998 وهو 97%، قبل أن تتراجع إلى 83% خلال شهر أكتوبر 2019، وهو أدنى مستوى لها منذ شهر سبتمبر 2017، كما يوضح الجدول (15).

الجدول (15)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، (2018 – 2019)
(%)

المنطقة	2019		2018		التغير عن (مليون ب/ي)
	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الرابع	الربع الثالث	
الدول الصناعية :	86.0	83.5	84.8	84.8	(2.5)
الأمريكتين	87.5	84.0	86.6	86.6	(3.5)
أوروبا	84.9	84.4	82.2	82.2	(0.5)
آسيا/الهادي	84.1	80.0	84.5	84.5	(4.1)
الدول النامية والمتحوّلة:	81.4	81.5	83.9	83.9	0.1
الدول الآسيوية النامية	90.0	90.1	94.0	94.0	0.1
دول الشرق الأوسط	82.7	82.7	83.7	83.7	-
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	80.0	-
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	79.0	-
دول أفريقيا	61.8	61.9	61.4	61.4	0.1
دول أوروبا غير الصناعية	80.0	80.0	80.0	80.0	-
المتوسط العالمي	83.9	81.8	84.1	84.1	(2.1)

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق بالمنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية، فقد إنخفضت تلك الكميات بنحو 0.9 مليون برميل/ يوم خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.3 مليون برميل/ يوم، وهو نفس المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي.

حيث إنخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول الصناعية خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 1.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 37.5 مليون برميل/ يوم. بينما ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول النامية والمتحوّلة بنحو 700 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 44.8 مليون برميل/ يوم، كما يوضح الجدول (16) والشكل (24).



الجدول (16)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2019		2018		التغير عن (مليون ب/ي)
	الربع الثالث 2019	الربع الرابع*	الربع الثالث	الربع الرابع	
الدول الصناعية :	(1.6)	37.5	39.1	38.2	(0.7)
الأمريكتين	(1.0)	18.8	19.8	19.4	(0.6)
أوروبا	(0.4)	12.1	12.5	12.0	0.1
آسيا/الهادي	(0.1)	6.7	6.8	6.9	(0.2)
الدول النامية والمتحوّلة:	0.7	44.8	44.1	44.0	0.8
الدول الآسيوية النامية ومنها:	0.8	24.1	23.3	22.9	1.2
الصين	0.6	13.4	12.8	12.3	1.1
دول الشرق الأوسط	-	7.9	7.9	8.1	(0.2)
دول أمريكا اللاتينية	(0.1)	3.2	3.3	3.3	(0.1)
دول الاتحاد السوفيتي السابق	0.1	7.2	7.1	7.1	0.1
أخرى**	-	2.6	2.6	2.7	(0.1)
الإجمالي العالمي	(0.9)	82.3	83.2	82.3	-

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

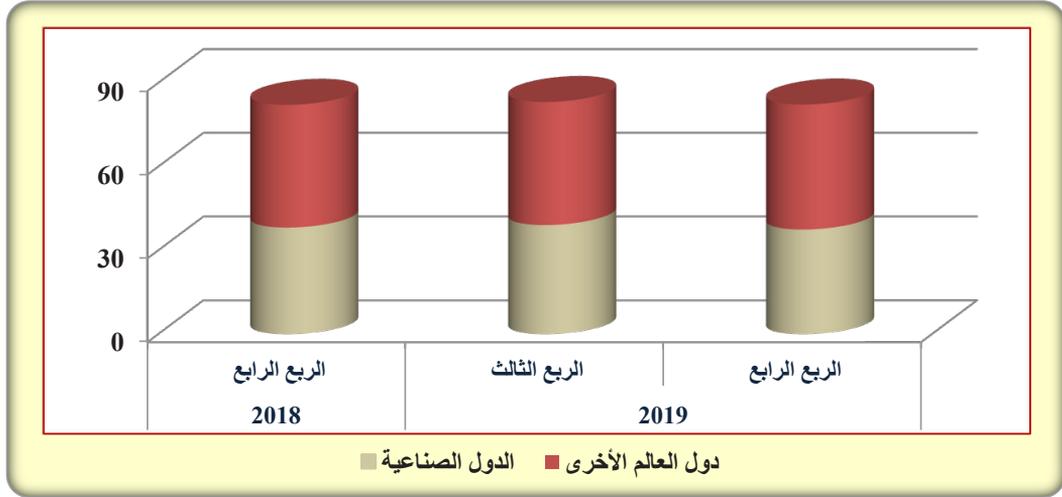
ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Report, various issues.

الشكل (24)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2018- 2019)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: Oil Market Report, Various Issues.

ثالثاً: التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي

ارتفع متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2019 بشكل طفيف بلغ نحو 0.02 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.40 دولار لكل مليون و ح ب، ليشكل إنخفاضاً بمقدار 1.4 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2005 عندما بلغ 12.26 دولار لكل مليون و ح ب. ولدى مقارنة متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي بمتوسط خام غرب تكساس²³ خلال الربع الرابع من عام 2019، يتضح انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنحو 7.43 دولار لكل مليون و ح ب، كما يوضح الجدول (17).

²³ بغرض المقارنة، تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.



الجدول (17) تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي (دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)

الغاز الطبيعي *	خام غرب تكساس **		
3.80	10.17	الربع الرابع 2018	
2.92	9.47	الربع الأول 2019	
2.56	10.30	الربع الثاني	
2.38	9.72	الربع الثالث	
2.40	9.83	الربع الرابع	
0.02	0.11	الربع الثالث 2019	التغير عن
(1.40)	(0.34)	الربع الرابع 2018	(دولار/م و ح ب)

* كما هو في مركز هنري.

** تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون و ح ب على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- <http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/rngwhhdM.htm>

ويعزى استمرار المستوى المنخفض لمتوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2019 إلى ارتفاع إنتاج الغاز الصخري رغم الضغوط المالية التي تواجهها شركات التنقيب بسبب الاستثمارات المرتفعة، إضافة إلى ارتفاع مخزون الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، ليصل إلى 3.732 تريليون قدم مكعب خلال الأسبوع المنتهي في الثامن من شهر نوفمبر 2019، وهو أعلى مستوى منذ نحو عامين، ومرتفعاً عن متوسطه على مدار الخمس أعوام السابقة.

2. إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية²⁴

ارتفع متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري خلال الربع الرابع من عام 2019 بحوالي 6.3 مليار متر مكعب، أي بنسبة 2.9% مقارنة بمستويات الربع الثالث من عام 2019 ليبلغ 222.5 مليار متر مكعب، مرتفعاً بنحو 24.1 مليار متر مكعب، أي بنسبة 12.1% مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

²⁴ يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Permian، Niobrara، Appalachia، Anadarko. هذا وتُعد منطقة Appalachia أكبر مصادر تطوير الغاز الصخري بالولايات المتحدة في الوقت الحالي، حيث ارتفع إنتاج الغاز الصخري فيها بشكل ملحوظ وبخاصة في حقلتي Marellus و Utica، مما أدى إلى زيادة عامة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وذلك وفقاً لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حول إنتاجية الحفر.

و فيما يتعلق بالإنتاج الأمريكي الشهري من الغاز الصخري، فقد استهل الربع الرابع من عام 2019، أي خلال شهر أكتوبر عند مستوى 74.6 مليار متر مكعب، ثم إنخفض إلى أدنى مستوياته خلال الربع الرابع من عام 2019 وهو 72.6 مليار متر مكعب خلال شهر نوفمبر، قبل أن يعاود الارتفاع مسجلاً أعلى مستوياته وهو 75.3 مليار متر مكعب خلال شهر ديسمبر، كما يوضح الشكل (25).

الشكل (25)

متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2018 - 2019)
(مليار متر مكعب/ ربع سنة)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

من ناحية أخرى، أظهرت أحدث بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة الأمريكية قد سجل مستوى قياسي بلغ 90.1 مليار متر مكعب خلال شهر أكتوبر 2019.

3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا

تستعرض الفقرات التالية التطورات في أسعار الغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا والكميات المستوردة من كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان، والمصادر الرئيسية لتلك الواردات، وصافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل خلال الربع الرابع من عام 2019.



1.3. أسعار الغاز الطبيعي المسيل

إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *اليابان* خلال الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 0.3 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.4 دولار/ مليون و ح ب، وهو مستوى منخفض بنحو 1.6 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/ مليون و ح ب.

كما إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *تايوان* بمقدار 0.7 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.3 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بمقدار 1.5 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وإنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *كوريا الجنوبية* بمقدار 0.6 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.9 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بمقدار 2.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب.

بينما ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته *الصين* بمقدار 0.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق والربع المماثل من العام الماضي ليصل إلى 8.7 دولار/ مليون و ح ب. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.

2.3. الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل

ارتفع متوسط إجمالي الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل في *أسواق شمال شرق آسيا* من المصادر المختلفة خلال الربع الرابع من عام 2019 بمقدار 4.7 مليون طن، أي بنسبة 9.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 52.8 مليون طن، وهو مستوى منخفض بمقدار 0.8 مليون طن مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، احتلت الصين المركز الأول كأكبر مستورد للغاز المسيل عالمياً خلال شهر نوفمبر 2019، متقدمة على اليابان التي تراجعت للمركز

الثاني، وذلك للمرة الأولى على مستوى شهري، واستمر هذا الأمر خلال شهر ديسمبر حيث ارتفعت واردات الصين من الغاز المسيل إلى مستوى قياسي بلغ 2.7 مليون طن، أي بزيادة بلغت 16% مقارنة بالشهر السابق، بينما بلغت واردت اليابان حوالي 6.6 مليون طن، بزيادة بلغت حوالي 7% مقارنة بالشهر السابق. غير أن اليابان قد حافظت على تقدمها كأكبر مستورد للغاز المسيل من حيث الأحجام السنوية، وذلك رغم تراجع وارداتها من الغاز الطبيعي المسيل في عام 2019 إلى أدنى إجمالي سنوي منذ العام السابق لكارثة فوكوشيما النووية في عام 2011، عندما قفزت المشتريات إلى مستوى قياسي بسبب إغلاق مفاعلات لتحسين تدابير السلامة، يأتي ذلك في ظل استمرار تراجع الاستهلاك نتيجة للانكماش السكاني، وبدء تشغيل عدد من المفاعلات النووية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أحدث توقعات لوكالة الطاقة الدولية بأن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسيل على مستوى العالم، بأكثر من 100 مليار متر مكعب، وأن تتجاوز واردات الصين من الغاز الطبيعي المسيل 100 مليار متر مكعب، لتصبح أكبر مستورد له في العالم، وذلك بحلول عام 2024.

كما تجدر الإشارة إلى أن موردي الغاز الطبيعي المسيل إلى الصين سوف يواجهون منافسة كبيرة مع روسيا، تزامناً مع بدء في ضخ الغاز الطبيعي المسيل من روسيا إلى الصين عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا"²⁵ في الثاني من شهر ديسمبر 2019، والذي من المتوقع أن يسهم في أن تصبح روسيا أحد أكبر مزودي الغاز الطبيعي المسيل إلى الصين.

ويوضح الجدول (18) الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل وأسعاره في كل من اليابان وكوريا الجنوبية و الصين وتايوان.

²⁵ يبلغ طول خط أنابيب "قوة سيبيريا" 4500 كيلو متر، بسعة 48 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، وتصل تكلفته إلى 20 مليار دولار. ويأتي هذا المشروع في إطار صفقة موقعة بين شركة "غازبروم" وشركة النفط والغاز الوطنية الصينية "CNPC" لتوريد 38 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسي، من شرق سيبيريا إلى الصين، لمدة 30 عام.



الجدول (18)

تطور كميات و متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستوردة في أسواق شمال شرق آسيا *

الكميات المستوردة (مليون طن)	حصة الدول العربية من الواردات %				متوسط أسعار الاستيراد (دولار / م و ح ب)
	اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية	
الربع الرابع 2018	20.1	16.9	4.1	12.5	53.6
الربع الأول 2019	22.2	15.0	4.0	10.4	51.6
الربع الثاني	16.4	13.5	4.0	9.6	43.5
الربع الثالث	19.4	15.2	4.4	9.1	48.1
الربع الرابع	19.4	17.0	4.6	11.8	52.8
الربع الثالث 2019	-	1.8	0.2	2.7	4.7
التغير عن الربع الرابع 2018	(0.7)	0.1	0.5	(0.7)	(0.8)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
- حصة الدول العربية من الواردات لا تشمل الصين بداية من الربع الثاني من عام 2018 وحتى الربع الرابع من عام 2018، حيث لم تصدر الصين بيانات تفصيلية عن مصادر وارداتها منذ شهر مارس 2018 وحتى بداية عام 2019.

المصادر: World Gas Intelligence, various issues.

3.3. مصادر واردات الغاز الطبيعي المسيل

بلغت صادرات استراليا إلى أسواق شمال شرق آسيا خلال الربع الرابع من عام 2019 حوالي 18.2 مليون طن، لتأتي في المرتبة الأولى بنسبة 34.5% من إجمالي واردات اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان خلال الفترة نفسها، تليها قطر بنسبة 16.2% ثم ماليزيا بنسبة 11.6%. وقد بلغت صادرات الدول العربية إلى أسواق شمال شرق آسيا حوالي 11.6 مليون طن لتساهم بما نسبته 22.1% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الرابع من عام 2019 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 20% خلال الربع السابق و 18.4% خلال الربع المماثل من العام الماضي.

4.3. صافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل²⁶

وفيما يتعلق بصافي عائد الشحنات الفورية المحقق لعدد من الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا في نهاية الربع الرابع من عام 2019، فتأتي روسيا في المرتبة الأولى محققة صافي عائد في حدود 4.96 دولار/ مليون و ح ب، تليها إندونيسيا بصافي عائد 4.71 دولار/ مليون و ح ب، ثم ماليزيا بصافي عائد 4.66 دولار/ مليون و ح ب، وأستراليا بصافي عائد 4.57 دولار/ مليون و ح ب. فيما بلغ صافي العائد لقطر 4.14 دولار/ مليون و ح ب، وللجزائر 3.47 دولار/ مليون و ح ب.

رابعاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة²⁷

ارتفع نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الرابع من عام 2019، وذلك تزامناً مع تراجع أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، التي شهدت إنخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الأخيرة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث إنخفض متوسط تكلفة إنتاجهما إلى أقل من دولار لكل ميغاواط.

في هذا السياق، أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها إلى توقع نمو قطاع الطاقة المتجددة في عام 2019 بأكثر من 10%، وذلك عقب التباطؤ الذي شهده في عام 2018 بعد نحو عشرين عاماً من النمو السنوي القوي. كما أشار التقرير إلى توقع زيادة قدرة الطاقة المتجددة العالمية بنحو 50% خلال خمس أعوام، مدفوعة بعمليات تركيب الألواح الشمسية فوق المنازل والمباني والمنشآت الصناعية، والتي ستشكل حوالي 60% من هذا النمو، في حين ستشكل منشآت طاقة الرياح البرية حوالي 25%. مع توقع ارتفاع حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى نحو 30% بحلول عام 2024 مقارنة بنحو 26% في الوقت الراهن. وأشار التقرير إلى أن هناك حاجة لإصلاحات في السياسة والرسوم لضمان استدامة نمو الألواح الشمسية وتجنب حدوث اضطرابات في أسواق الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة، كما أشار إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد يشكل خطراً على مصادر الطاقة المتجددة. وبلغت الحصة العالمية من توليد الكهرباء التي تمثلها مصادر الطاقة

²⁶ عائدات التصدير مطروحاً منها تكاليف النقل ورسوم الإتاوة.

²⁷ المصادر:
- REN21, Renewables 2019, Global Status Report
- IRENA, Renewable Energy Statistics 2018 & Renewable Capacity Statistics 2019.
- UN Environment Programme, Global Trends in Renewable Energy Investment 2019.



المتجددة نحو 12.9% في عام 2018 مقارنة بنحو 11.6% في عام 2017، وذلك وفقاً لتقرير الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة لعام 2019.

كما يجدر بالذكر، إنه وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بلغ حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة (باستثناء المشاريع الكبيرة في الطاقة الكهرومائية) حوالي 272.9 مليار دولار خلال عام 2018، بإنخفاض بلغت نسبته 11.7% مقارنة بعام 2017، ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل أساسي إلى التراجع الحاد في تمويل مشاريع الطاقة الشمسية بنسبة 22% ليصل إلى 133.5 مليار دولار، نتيجة استمرار إنخفاض التكاليف الرأسمالية للمنشآت الكهروضوئية، والضعف المفاجئ الذي تشهده أكبر سوق للطاقة الشمسية في العالم وهي الصين، منذ منتصف عام 2018. كما إنخفضت الاستثمارات في الطاقة الحرارية الأرضية بنسبة 1% لتصل إلى 2 مليار دولار، وتراجعت الاستثمارات في مشاريع الوقود الحيوي ومشاريع الطاقة الكهرومائية الصغيرة إلى نحو 481 مليون دولار ونحو 359 مليون دولار على التوالي.

هذا وقد استحوذت الصين على حصة بلغت 32.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة خلال عام 2018 مقارنة بنحو 45% خلال عام 2017، يليها أوروبا بحصة 21.9%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 15.7%، ودول آسيا/الهادئ بحصة 15.4%. كما انتشرت الطاقات المتجددة في عدد متزايد من الاقتصادات النامية والناشئة، وأصبح بعضها من الأسواق الهامة، ليرتفع عدد الدول التي تستثمر في الطاقات المتجددة إلى 29 دولة مقارنة بـ 25 دولة في عام 2017. وتستعرض الفقرات التالية التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة:

1. أسواق الطاقة الكهرومائية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة 1.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 1295.3 جيجاواط في نهاية عام 2018، وقد استحوذت كل من الصين والبرازيل والولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد السوفيتي السابق والنرويج على حوالي 61.5% من ذلك الإجمالي. بينما إنخفض الإجمالي العالمي من الطاقة الكهرومائية المنتجة بشكل طفيف بلغ نحو 0.1% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 4158.2 تيراواط ساعة في عام 2017، وذلك وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الكهرومائية المتاحة بها في عام 2018 نحو 7.153 جيجاواط، وهو مستوى منخفض بنحو 1% بالمقارنة مع العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الكهرومائية نحو 18.259 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى منخفض بنحو 7% مقارنة بعام 2016، كما يوضح الجدول (20). هذا ويواصل البنك الدولي دعمه لمشاريع الطاقة الكهرومائية المصممة والمنفذة بشكل جيد، بهدف دعم التنمية المحلية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

2. أسواق طاقة الرياح:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد طاقة الرياح بنحو 10% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 563.7 جيجاواط في نهاية عام 2018، وتُعد آسيا أكبر سوق إقليمية لطاقة الرياح بحصة تصل إلى 40.6% من الإجمالي العالمي، يليها أوروبا بحصة 32.4%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 16.7%. كما ارتفع الإجمالي العالمي من طاقة الرياح المنتجة بنحو 18.4% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 1134.4 تيراواط ساعة في عام 2017، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد طاقة الرياح المتاحة بها في عام 2018 نحو 1.397 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 36.7% مقارنة بالعام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من طاقة الرياح نحو 2.694 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.8% مقارنة بعام 2016، كما يوضح الجدول (20).

والجدير بالذكر أنه استجابة للطلب العالمي المتزايد على تقنيات ومشاريع طاقة الرياح، قام موردي التوربينات الهوائية ومطوري المشاريع بتوسيع وفتح مصانع ومكاتب جديدة في جميع أنحاء العالم.

3. أسواق الطاقة الشمسية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الشمسية بنحو 24.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 486.1 جيجاواط في نهاية عام 2018، وحققت خمسة أسواق رئيسية نحو 75% من هذه الزيادة وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند وألمانيا. أما بالنسبة للقدرة التراكمية، فتأتي الصين في المرتبة الأولى يليها كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية،



التي تخطت ألمانيا، وتأتي إيطاليا في المرتبة الخامسة. هذا وقد بدأت الأسواق الناشئة في المساهمة بشكل كبير في النمو العالمي لإجمالي قدرات الطاقة الشمسية المتاحة. كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الشمسية المنتجة بنحو 32.9% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 437.3 تيراواط ساعة في عام 2017، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوبك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الشمسية المتاحة بها في عام 2018 نحو 2.069 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 74% مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من مصر والامارات والسعودية والجزائر. وتضاعف إجمالي إنتاج الدول الأعضاء من الطاقة الشمسية ليصل إلى نحو 2.344 تيراواط ساعة في عام 2017، كما يوضح الجدول (20).

يُذكر أن العديد من دول العالم قد استخدمت العطاءات بصورة متزايدة بهدف رفع قدرتها على توليد الطاقة الشمسية، حيث قدمت بعض الأسواق عطاءات جديدة منخفضة تبلغ أقل من 3 سنت/كيلوواط ساعة، كما قدمت عدة دول من بينها الهند والأردن والسعودية وجنوب أفريقيا والامارات عطاءات منخفضة جداً للطاقة الشمسية. وفي الولايات المتحدة، أدى انخفاض أسعار شراء الطاقة المتجددة إلى جعل الطاقة الشمسية أكثر جاذبية من طاقة الغاز الطبيعي في العديد من المواقع.

4. أسواق الطاقة الحيوية²⁸:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الحيوية بنحو 6.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 118 جيجاواط في نهاية عام 2018، كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الحيوية المنتجة بنحو 6.1% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 495.4 تيراواط ساعة، كما يوضح الجدول (19).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوبك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الحيوية المتاحة بها في عام 2018 نحو 0.113 جيجاواط، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الحيوية نحو 0.459 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى أقل بنحو 0.01 تيراواط ساعة فقط مقارنة بمستوى العام السابق، كما يوضح الجدول (20).

²⁸ الطاقة الحيوية هي الطاقة التي يتم توليدها من المخلفات والنفايات العضوية الحيوانية أو النباتية "تقنية الوقود الحيوي" ومن المنتجات الصناعية والتجارية.

هذا وتحرز صناعة الطاقة الحيوية تقدماً من خلال الدعم الأكاديمي والحكومي للتكنولوجيات الجديدة في الأسواق. غير أن المنافسة المتزايدة من مصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة الأخرى، إضافة إلى المخاوف بشأن استدامة بعض أشكال الطاقة الحيوية قد إنعكست سلباً على المناخ الاستثماري في أسواق الطاقة الحيوية، وهو ما يشكل عائقاً أمام إنتاج الطاقة الحيوية.

الجدول (19)
قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2018
(جيجاواط)

الإجمالي	الطاقة الحيوية	الطاقة الشمسية	طاقة الرياح	الطاقة الكهرومائية	
0.597	0.001	0.594	0.002	-	الإمارات
0.006	-	0.005	0.001	-	البحرين
0.673	-	0.435	0.010	0.228	الجزائر
0.358	-	0.047	0.245	0.066	تونس
0.142	-	0.139	0.003	-	السعودية
1.503	0.007	0.001	0.001	1.494	سورية
2.551	-	0.037	-	2.514	العراق
0.043	0.038	0.005	-	-	قطر
0.041	-	0.031	0.010	-	الكويت
0.005	-	0.005	-	-	ليبيا
4.813	0.067	0.770	1.125	2.851	مصر
10.732	0.113	2.069	1.397	7.153	الدول الأعضاء
2356.3	117.8	486.1	563.7	1295.3	العالم

المصدر: IRENA, Renewable Energy Statistics 2019.



الجدول (20)
إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017
(تيراواط ساعة)

الإجمالي	الطاقة الحيوية	الطاقة الشمسية	طاقة الرياح	الطاقة الكهرومائية	
0.792	0.006	0.785	0.001	-	الإمارات
0.009	-	0.008	0.001	-	البحرين
0.578	-	0.112	0.449	0.017	تونس
0.635	-	0.560	0.019	0.056	الجزائر
0.160	-	0.155	0.005	-	السعودية
0.788	0.033	-	0.001	0.754	سورية
4.640	-	0.057	-	4.582	العراق
0.123	0.115	0.008	-	-	قطر
0.066	-	0.049	0.018	-	الكويت
0.008	-	0.008	-	-	ليبيا
15.957	0.305	0.602	2.200	12.850	مصر
23.756	0.459	2.344	2.694	18.259	الدول الأعضاء
6190.9	495.4	437.3	1134.4	4158.2	العالم

المصدر: IRENA, Renewable Energy Statistics 2019.

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوبك:

تم وضع إطار عمل عربي مشترك لتعزيز إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة المختلفة، وذلك استناداً إلى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 - 2030)، والتي اعتمدها القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعاصمة السعودية، الرياض، في شهر يناير 2013.

وتعد هذه الاستراتيجية أول عمل عربي مشترك يوجه لتنمية مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وفي عام 2015 أصدرت جامعة الدول العربية الإصدار الثالث من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، والذي تضمن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، كما هي موضحة في الجدول (21).

الجدول (21)

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك

الإمارات	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 50% بحلول عام 2050.
البحرين	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 5% بحلول عام 2025، ترتفع إلى 10% بحلول عام 2035
تونس	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 30% عام 2030.
الجزائر	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 27% عام 2030.
السعودية	مساهمة المصادر المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 30% عام 2030.
سورية	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 30% عام 2030.
العراق	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج القدرة المركبة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بنسبة 1% بحلول عام 2020
قطر	مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية في مزيج الطاقة بنسبة 20% عام 2030.
الكويت	مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 15% عام 2030.
ليبيا	مساهمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من الطاقة الكهربائية المنتجة بنسبة 7% عام 2020 وبنسبة 10% عام 2025.
مصر	مساهمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية في توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 12% ، 2% ، 6% على التوالي عام 2030.

المصادر: - جامعة الدول العربية ، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية لعام 2015.
- برامج وطنية جديدة لتنمية الطاقات المتجددة.

يُذكر إنه قد تم توسيع نطاق الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لتصبح الإستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، بما يتوافق مع الهدف السابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي ينص على " ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".



خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الرابع من عام 2019 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت أو سيكون لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. اتفاق دول (أوبك+) على إجراء خفض إضافي للإنتاج بدء من عام 2020

عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعها الوزاري العادي رقم 177، في الخامس من شهر ديسمبر 2019، بمقر المنظمة، بالعاصمة النمساوية، فيينا. وقد تم الإتفاق خلال الإجتماع على إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق عليها في الاجتماع الوزاري العادي رقم 175 والاجتماع الوزاري الخامس لدول (أوبك+)، وذلك اعتباراً من بداية شهر يناير 2020 وحتى نهاية شهر مارس 2020. كما تم استعراض المفاوضات التي أجريت في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ "COP-25" والذي عُقد في العاصمة الأسبانية، مدريد، وتم التأكيد على المشاركة الفعالة لجميع الدول الأعضاء في منظمة أوبك في دعم اتفاق باريس.

وفي السادس من شهر ديسمبر 2019، عُقد الاجتماع الوزاري السابع للدول الأعضاء في منظمة أوبك مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك+)، وبعد المداولات حول آفاق سوق النفط والتوقعات لعام 2020، والإنعكاسات المحتملة على مستويات المخزون العالمية، وكذلك أداء السوق والصناعة بشكل عام، مع ملاحظة الجهود التشاورية المستمرة مع الدول المستهلكة. تم الإتفاق على إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق على خفضها سابقاً. ومن شأن هذا الاتفاق أن يؤدي إلى خفض إنتاج دول (أوبك+) بنحو 1.7 مليون برميل/يوم، بالإضافة إلى ذلك ستواصل العديد من الدول المشاركة في الإتفاق مساهماتها الطوعية الإضافية، مما قد يؤدي إلى خفض إنتاج دول (أوبك+) بأكثر من 2.1 مليون برميل/يوم، كما يوضح الجدول (22).

هذا وقد إتفقت دول (أوبك+) على عقد إجتماع استثنائي في بداية شهر مارس 2020 بمقر منظمة أوبك، بالعاصمة النمساوية، فيينا، بهدف دراسة وضع السوق النفطية، والنظر بموضوعية في ما إذا كانت هناك حاجة لتمديد إتفاق خفض الإنتاج أو لإجراء تخفيضات إضافية للإنتاج.

الجدول (22)
تخفيضات الإنتاج الإضافية وفقاً للاتفاق
بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +)
(مليون برميل/يوم)

الكمية الإضافية المتفق على خفضها بدء من شهر يناير 2020	مستوى الإنتاج بداية من شهر يناير 2019	الكمية المتفق على خفضها	مستوى الإنتاج المرجعي*	
(0.372)	25.937	(0.812)	26.749	دول أوبك
(0.012)	1.025	(0.032)	1.057	الجزائر
-	1.481	(0.047)	1.528	أنجولا
(0.004)	0.315	(0.010)	0.325	الكونغو
-	0.508	(0.016)	0.524	الإكوادور
(0.001)	0.123	(0.004)	0.127	غينيا الاستوائية
(0.002)	0.181	(0.006)	0.187	الجابون
(0.050)	4.512	(0.141)	4.653	العراق
(0.055)	2.724	(0.085)	2.809	الكويت
(0.021)	1.685	(0.053)	1.738	نيجيريا
(0.167)	10.311	(0.322)	10.633	السعودية
(0.060)	3.072	(0.096)	3.168	الإمارات
(0.131)	17.937	(0.383)	18.320	دول خارج أوبك
(0.007)	0.776	(0.020)	0.796	أذربيجان
(0.002)	0.222	(0.005)	0.227	البحرين
(0.001)	0.128	(0.003)	0.131	برونوي
(0.017)	1.860	(0.040)	1.900	كازخستان
(0.005)	0.612	(0.015)	0.627	ماليزيا
(0.018)	1.977	(0.040)	2.017	المكسيك
(0.009)	0.970	(0.025)	0.995	عمان
(0.070)	11.191	(0.230)	11.421	روسيا
(0.001)	0.072	(0.002)	0.074	السودان
(0.001)	0.129	(0.003)	0.132	جنوب السودان
(0.503)	43.874	(1.195)	45.069	إجمالي دول (أوبك +)

* مستوى الإنتاج المرجعي هو إنتاج شهر أكتوبر 2018 لكل دول (أوبك +) باستثناء الكويت، و أذربيجان، و كازخستان.

ملاحظات:

- تم استثناء كل من ليبيا و إيران و فنزويلا من اتفاق خفض الإنتاج.
 - مستوى الإنتاج المرجعي لكلا من الكويت و أذربيجان هو إنتاج شهر سبتمبر 2018.
 - مستوى الإنتاج المرجعي لكازخستان هو مستوى إنتاج شهر نوفمبر 2018.
- المصدر:** - منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).



2. روسيا والصين تبنيان أكبر مصنع للبتروكيماويات في العالم

أبرمت شركتان روسية وصينية اتفاقاً بقيمة تتجاوز 13 مليار دولار لبناء مصنع لمعالجة الغاز الطبيعي والكيماويات قرب سواحل روسيا على خليج فنلندا. ويشمل العقد بناء مصنع كيماويات لمعالجة الغاز الطبيعي، ومجموعتين للإيثيلين بطاقة سنوية تبلغ 1.4 مليون طن، و6 مجموعات من منشآت البولي إيثيلين بطاقة 480 ألف طن سنوياً، إضافة لمنشآت أخرى، وستستمر فترة البناء المصنع خمس أعوام.

3. بدء ضخ الغاز الطبيعي في مشروع "السييل التركي"

بدأت شركة "غاز بروم" الروسية بضخ الغاز الطبيعي في القسم البحري من مشروع "السييل التركي"، الذي يهدف إلى مد أنبوبين لضخ الغاز من روسيا إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود بقدرة 15.75 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لكل منهما، بحيث سيغذي الأنبوب الأول تركيا أما الثاني فهو مخصص لدول شرق وجنوب أوروبا. وتعد هذه المرحلة الأخيرة من اختبار خط الأنابيب قبل البدء في تشغيله رسمياً، حيث من المتوقع أن يبدأ ضخ الغاز في نهاية العام الجاري 2019. من جانب آخر، أعلن البنك المركزي في أوكرانيا عن توقعاته بشأن الخسائر الذي سيتعرض لها الاقتصاد الأوكراني جراء فقدان جزء كبير من عائدات ترانزيت الغاز الروسي الذي يتم ضخه إلى أوروبا عبر أوكرانيا، وذلك بعد حصول مشروع "السييل الشمالي - 2" على جميع الموافقات اللازمة، وأخرها موافقة الدنمارك. يذكر أن مجلس الشيوخ الأمريكي قد وافق في منتصف شهر ديسمبر 2019 على مسودة قانون يفرض العقوبات على مشروع "السييل الشمالي-2" و"السييل التركي"، كما أمهلت وزارة الخارجية الأمريكية الشركات المشاركة في مشروع "السييل الشمالي-2" الروسي للغاز حتى العشرين من شهر يناير المقبل لوقف أعمالها حتى لا تتعرض لعقوبات.

4. روسيا والصين تدشنان خط أنابيب "قوة سيبيريا" لنقل الغاز الروسي إلى الصين

في الثاني من شهر ديسمبر 2019، دشنت كلاً من روسيا والصين خط أنابيب "قوة سيبيريا" لنقل الغاز الروسي إلى الصين، وهو هو أكبر خط أنابيب لنقل الغاز في شرق الأراضي الروسية، حيث يبلغ الطول الإجمالي لخط أنابيب "قوة سيبيريا" حوالي 3 آلاف كيلومتر، ويعمل على إيصال الغاز من مقاطعة إركوتسك في جمهورية ياكوتيا في شرق سيبيريا، إلى الشرق الأقصى الروسي، ومن ثم إلى الصين. وفي هذا السياق، يذكر أن شركة "Gasprom" الروسية قد وقعت في شهر مايو

2014 مع شركة النفط الوطنية الصينية عقداً لتوريد الغاز الروسي إلى الصين لمدة 30 عام، ويتضمن العقد توريد 38 مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى الصين سنوياً.

5. شحن أول دفعة من الغاز المسيل الأمريكي إلى أوكرانيا

في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لكسب حصة ملموسة من سوق الغاز الأوروبي على حساب روسيا، تم الإعلان عن أن ناقلة غاز مسيل أمريكي قد رست في مرفأ الغاز المسال بمدينة Svenoestese البولندية على ساحل البلطيق. وفي هذا السياق، يذكر أن الولايات المتحدة وبولندا وأوكرانيا قد وقعت في شهر أغسطس 2019 على اتفاقية حكومية للتعاون في توريد الغاز الطبيعي، تهدف إلى الإسهام في إصلاح سوق الغاز الأوكراني، وتطوير البنية التحتية لاستيراد المواد الخام إلى بولندا، وتنمية الصادرات الأمريكية، ومن جانب آخر وقعت كل من روسيا وأوكرانيا وبلجيكا في شهر ديسمبر 2019 على اتفاقية ثلاثية لترانزيت الغاز، حيث ستنتقل شركة Gasprom الروسية نحو 65 مليار متر مكعب عبر أوكرانيا خلال عام 2020، ونحو 40 مليار متر مكعب في السنوات الأربع التالية، بشرط وجود تعرفه تنافسية.

6. توصل دولة الكويت والمملكة العربية السعودية إلى إتفاق بشأن عودة الإنتاج النفطي في المنطقة "المقسومة"

في الرابع والعشرون من شهر ديسمبر 2019، وقعت كلاً من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية على اتفاقية ملحقة باتفاقية تقسيم المنطقة "المقسومة" واتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما ومذكرة تفاهم تتعلق بإجراءات استئناف الإنتاج النفطي لدى الجانبين، وذلك بعد توقف دام لمدة 5 أعوام. وتشمل المنطقة "المقسومة" حقلي "الخفجي" و"الوفرة"، ويصل إنتاجهما إلى نحو 500 ألف برميل نفط يومياً. وفي هذا السياق، أشارت شركة "شيفرون" الأمريكية، أنها تتوقع عودة الإنتاج الكامل من حقل الوفرة النفطي بالمنطقة "المقسومة" في غضون 12 شهر.

7. الإمارات العربية المتحدة تعلن عن اكتشافات قياسية في احتياطات النفط والغاز الطبيعي

أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن اكتشافات قياسية في احتياطات النفط والغاز الطبيعي في إمارة أبو ظبي. حيث أوضح المجلس الأعلى للبترول أن هذه الاكتشافات "تقدر بنحو 7 مليار برميل من النفط الخام و58 تريليون قدم مكعب من الغاز التقليدي، ما يضع دولة الإمارات في المركز السادس



عالمياً من حيث حجم احتياطي النفط والغاز، كما أعلن المجلس عن اكتشاف موارد غاز غير تقليدية قابلة للاستخلاص تقدر بحوالي 160 تريليون قدم مكعب. وفي سياق متصل، اعتمد المجلس الأعلى للبترول في دولة الإمارات قراراً استراتيجياً بإطلاق آلية تسعير جديدة لخام موربان، وهو خام النفط القياسي الذي تستخدمه شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) لبيع إنتاجها من النفط الخام من الحقول البرية، كما تمت المصادقة على إلغاء القيود الحالية لوجهات مبيعاته.

8. إعلان الاكوادور عن نيتها الإنسحاب من منظمة أوبك مطلع عام 2020

أعلنت وزارة الطاقة في الاكوادور عن رغبتها في الإنسحاب من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اعتباراً من بداية شهر يناير 2020، بسبب المشكلات والصعوبات المالية التي تواجهها جراء شح السيولة نظراً لاتساع العجز المالي والدين الخارجي. يذكر أن الاكوادور إنضمت إلى منظمة أوبك في عام 1973 ثم انسحبت في عام 1992 وعادت مجدداً لعضوية المنظمة في عام 2007، وبلغ إنتاجها من النفط الخام 531 ألف ب/ي خلال عام 2019، وفقاً لأحدث التقارير الشهرية الواردة عن منظمة أوبك.

9. فنزويلا تفعل عملتها الرقمية المدعومة بالنفط "بترو"

أعلنت فنزويلا في شهر أكتوبر 2019 عن إدخال عملتها الرقمية المدعومة بالنفط "بترو" إلى الأسواق العالمية، في محاولة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تشهدها، والضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها. هذا ويعادل سعر الوحدة الواحدة من عملة "بترو" حوالي 3600 بوليفار وهي عملة فنزويلا، ومن المقرر أن تصبح مرجعاً لتحديد قيمة الأعمال وسعر الخدمات والسلع الاستهلاكية في فنزويلا. وفي هذا السياق، يجدر الذكر بأن فنزويلا هي أول دولة تطلق عملة إلكترونية على غرار "بيتكوين" في شهر فبراير 2018، وفي شهر مارس من نفس العام، حظر الرئيس الأمريكي تداول هذه العملة الرقمية، معتبراً أنها غير قانونية.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

استضافت مدينة مدريد الأسبانية أعمال مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين (COP25) خلال الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2019، وتم تمديده لمدة يومين تزامناً مع احتدام المفاوضات، بمشاركة 196 دولة، يأتي ذلك بعد إعتذار دولة تشيلي عن تنظيمه. كان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو التوصل إلى تقدم بشأن البنود الرئيسية، أي تحقيق النجاح في المادة السادسة من اتفاق باريس الخاصة بأسواق الكربون العالمية، والتي تحدد الطرق التي يمكن أن تتعاون بها الدول طوعاً لمكافحة تغير المناخ، وتوليد الاستثمار، وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كانت هي القضية العالقة التي لم يتم حلها في أعمال مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين (COP24)، يأتي ذلك إلى جانب الاستمرار في تعزيز الطموح في التحضير لخطط العمل الوطنية الجديدة والمعدلة للمناخ المقرر إجراؤها خلال عام 2020.

وقد أختتم المؤتمر بكثير من التقدم في التزامات القطاع الخاص والحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، فقد توصل المتفاوضون مع نهاية المؤتمر الرسمي، إلى اتفاقات بشأن بعض القضايا الهامة حول بناء القدرات والتكنولوجيا على سبيل المثال. كما صدرت كذلك عدة إعلانات خلال المؤتمر تشير إلى التقدم الذي تم تحقيقه، حيث أعلن الاتحاد الأوروبي عن التزامه بحيداء الكربون بحلول عام 2050، وأعلنت 73 دولة أنها ستقدم خطة عمل معززة بشأن المناخ (أو ما يسمى بالمساهمة الوطنية المحددة). وكان من الواضح أيضاً أن هناك طموحاً كبيراً في تحقيق اقتصاد أنظف على المستوى الإقليمي والمحلي، حيث تعمل 14 منطقة و398 مدينة و786 شركة و16 مستثمراً على تحقيق هدف وصول انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الصفر، بحلول عام 2050. وأعلن الميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يعمل في قضايا المناخ مع القطاع الخاص، أن 177 شركة قد وافقت على وضع أهداف مناخية تستند إلى العلم وتتماشى مع هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية، ويمثل هذا العدد ضعف عدد الشركات التي وقعت على تعهداتها في قمة العمل المناخي التي عُقدت في شهر سبتمبر 2019.

كما أعلنت الأمم المتحدة خلال اللقاء الدوري للدول الملتزمة بالاتفاقات الأممية بشأن تغير المناخ – عن مبادرة جديدة أطلقها عدد من وكالاتها لإنشاء "نظم وخدمات جديدة للإنذار المبكر" بهدف التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الدول النامية. وقد تعهد أعضاء المبادرة بالعمل



لصالح الدول النامية لمساعدتها في الحصول على خدمات جيدة للتنبؤ بالطقس والهيدرولوجيا والمناخ، بالإضافة إلى توفير خدمات موثوقة للإنذار المبكر.

مع ذلك، سادت خيبة أمل واسعة عند الإعلان عن البيان الختامي الذي أطلق عليه "تشيلي - مدريد.. حان وقت العمل"، وذلك إزاء عدم التوصل إلى توافق عام في الآراء خاصة بشأن المادة السادسة من اتفاق باريس الخاصه بأسواق الكربون العالمية، وزيادة طموح العمل المناخي، وتم إرجاء التوصل إلى اتفاق عام حول نقاط الخلاف والقضايا الأكثر إثارة للجدل، مثل الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، ومسألة تمويل قدرات التكيف مع التغير المناخي إلى مؤتمر الأطراف القادم (COP 26)، والذي تم الإعلان عن انعقاده في مدينة غلاسكو، باسكتلندا، في التاسع من شهر ديسمبر 2020، ووصف بأنه ينبغي أن يكون علامة فارقة مهمة في مكافحة تغير المناخ. ومن المتوقع أن تقدم الدول في ذلك الموعد خططاً مناخية وطنية مطورة، تفوق الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق باريس لعام 2015.

الجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أبلغت رسمياً الأمم المتحدة في الرابع من شهر نوفمبر 2019، بإنسحابها من إتفاق باريس المعني بتغير المناخ. ووفقاً للفقرة الثانية من المادة 28 من الإتفاق، يصبح انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية ساري المفعول عند انقضاء سنة واحدة من تاريخ تلقي إشعار الانسحاب، أي أنه يدخل حيز التنفيذ في الرابع من شهر نوفمبر 2020. ويأتي هذا الإنسحاب في إطار استراتيجية أوسع يتبناها الرئيس الأمريكي لتقليل القيود المفروضة على الصناعة الأمريكية، إلا أن ذلك يأتي في وقت يدعو فيه علماء والعديد من الحكومات على مستوى العالم إلى اتخاذ إجراء سريع لتجنب الآثار الأسوأ لظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الرابع من عام 2019 بنحو 468 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 18.3 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا الارتفاع في الأساس إلى زيادة إنتاج المملكة العربية السعودية بنحو 430 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، عقب التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والتي أدت إلى تراجع إنتاجها خلال الربع الثالث من عام 2019، إلى جانب ارتفاع إنتاج كلاً من الكويت وليبيا، كما يوضح الجدول (23) والشكل (26).

الجدول (23)

التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2018-2019)*
(مليون برميل/يوم)

التغير عن (مليون ب/ي)		2019		2018	
الربع الرابع 2018	الربع الثالث 2019	الربع الرابع*	الربع الثالث	الربع الرابع	
(0.252)	(0.009)	2.538	2.548	2.790	الإمارات
(0.001)	-	0.166	0.166	0.167	البحرين
(0.064)	(0.002)	0.573	0.575	0.638	الجزائر
(0.962)	0.430	7.484	7.054	8.446	السعودية
0.085	(0.061)	3.814	3.875	3.729	العراق
(0.019)	-	0.335	0.335	0.354	قطر
(0.077)	0.048	2.298	2.251	2.376	الكويت
0.114	0.063	0.938	0.875	0.824	ليبيا
-	-	0.119	0.119	0.119	مصر
(1.176)	0.468	18.266	17.798	19.442	الإجمالي

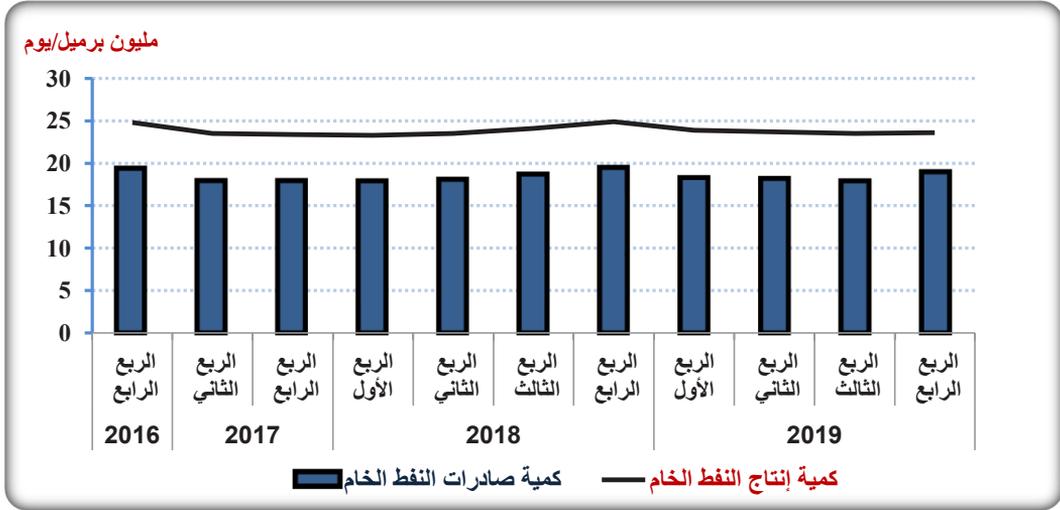
*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.



الشكل (26)
**مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوبك،
(2016-2019*)**



ملاحظة: الفارق ما بين الإنتاج والصادرات يمثل الاستهلاك.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) - تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية لكمية إنتاج الدول الأعضاء في أوبك من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2019 وانعكاساتها على الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، فقد ارتفعت كمية صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر أكتوبر 2019 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 18.611 مليون ب/ي، عندما ارتفعت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام بشكل ملحوظ لتصل إلى 24.271 مليون ب/ي.

ثم إنخفضت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إلى 18.305 مليون ب/ي في شهر نوفمبر 2019، نتيجة انخفاض كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.965 مليون ب/ي. وفي شهر ديسمبر 2019، تواصل انخفاض الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء لتسجل أدنى مستوى لها خلال الربع الرابع من عام 2019 وهو 17.881 مليون ب/ي، عندما انخفضت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.541 مليون ب/ي.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس الارتفاع في متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوابك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الرابع من عام 2019 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدره خلال نفس الربع، فقد ارتفعت بنحو 4.6 مليار دولار، أي بنسبة 4.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 106.9 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بنحو 14.2 مليار دولار، أي بنسبة 11.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (24) والشكل (27).

الجدول (24)

التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2018-2019)*
(مليار دولار)

التغير عن (مليار دولار)		2019		2018	
الربع الرابع 2018	الربع الثالث 2019	الربع الرابع*	الربع الثالث	الربع الرابع	
(3.0)	0.3	14.9	14.6	17.9	الإمارات
(0.07)	-	1.0	1.0	1.0	البحرين
(0.6)	0.1	3.4	3.3	4.0	الجزائر
(8.9)	3.2	44.1	40.9	53.0	السعودية
(0.7)	-	22.0	22.0	22.7	العراق
(0.2)	0.1	2.0	1.9	2.2	قطر
(1.2)	0.5	13.4	12.9	14.6	الكويت
0.4	0.6	5.5	4.9	5.1	ليبيا
(0.04)	-	0.7	0.7	0.7	مصر
(14.2)	4.6	106.9	102.3	121.2	الإجمالي

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

* تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء وذلك بطرح الاستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.



الشكل (27) مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوبك، (2016-2019)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) - تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من عام 2019 وانعكاساتها على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر أكتوبر 2019 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 34.9 مليار دولار، برغم إنخفاض السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 59.9 دولار/برميل ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع الملحوظ في إنتاج المملكة العربية السعودية بنحو 1.2 مليون برميل/يوم خلال نفس الشهر. واستقرت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال شهر نوفمبر 2019 عند نفس المستوى، رغم ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 62.9 دولار/برميل، وذلك على خلفية تراجع إنتاج المملكة العربية السعودية بأكثر من 400 ألف برميل/يوم خلال نفس الشهر. وفي شهر ديسمبر 2019 ارتفعت القيمة المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال الربع الرابع من عام 2019 وهو 37.1 مليار دولار، تزامناً مع ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى أعلى مستوى له خلال نفس الفترة وهو 66.5 دولار/برميل.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء خلال الربع الرابع من عام 2019، حيث تحسنت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل نسبي، عقب التراجع الذي شهدته منذ بداية عام 2019. ويعزى ذلك في الأساس إلى تباطؤ التراجع في أداء الاقتصاد العالمي وما صاحبه من تحسن طفيف في مستويات الطلب على النفط، تزامناً مع قوة أداء الأسواق المالية، وتراجع المخاوف بشأن التجارة العالمية بعد توصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق أولي بشأن التجارة والتكنولوجيا في الثالث عشر من شهر ديسمبر 2019، إلى جانب تراجع حدة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مع اتجاه هذه الدول نحو استمرار خفض الإنتاج النفطي على خلفية إتفاق دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك+) في شهر ديسمبر 2019 على إجراء خفض إضافي للإنتاج بداية من شهر يناير 2020 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2020، وهو ما انعكس على صادرات تلك الدول من النفط الخام بشكل عام.

يأتي ذلك ليدعم الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018، حيث شهدت مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية تحسن نسبي على خلفية ارتفاع الانفاق الاستثماري المصاحب لتنفيذ عدد من المشروعات في إطار المبادرات الحكومية ومزيج سياسات التصحيح المالي التي تبنته هذه الدول ويشتمل على سياسات واسعة لزيادة مستويات تنويع الهياكل الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ومعالجة العجز المالي والدعم الحكومي ولاسيما دعم الطاقة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمالية. لتتراجع المخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى البعيد.







منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)